

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2002/WG.2/5
4 September 2002
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء حول إحصاءات الفقر
بيروت، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

18-09-2002

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

الفقر و طرق قياسه في منطقة الإسكوا

إعداد

الأستاذة الدكتورة هبة الليثي

أستاذ الإحصاء بكلية الإقتصاد و العلوم السياسية

جامعة القاهرة

أولاً: مقدمة

إن قضية الفقر هي قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وظروفهم وفي تطلعاتهم و أرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أئمن ما في الوجود. ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخراً.

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف و المعارضة الجامعة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر. وبالتالي فإن الحد من الفقر تتضمن آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي. فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالـتعليم والصحة مجاناً وبكميات ونوعيات مناسبة ولكن أفراداً وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات.

يعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار التي يعتبرها الأغنياء أمراً مسلماً به. وكثيراً ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء والمأوى، والتعليم والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يطمحها الإنسان. كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض، وأثار الاضطراب الاقتصادي، والكوارث الطبيعية. وكثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم. وكل هذه الأمور تمثل أبعاد ظاهرة الفقر. لا يؤثر الفقر فقط على الفقراء وإنما يعد موضع قلق عالمي قد يستمر في القرن الحالي حيث تناقش القضايا البيئية العالمية مسائل توزيع الأرض، تزايد الاستهلاك وتفاقمه، وتأثر التربة بمحاولات الإنسان، ومن ثم فإن قضية حماية البيئة من التدهور تستلزم دعم مؤسسي للفقراء بدلاً من التركيز على مكافحة التدهور الحتمي.

واليوم ونحن في أوائل القرن الجديد، لا يزال الفقر يشكل إحدى المشاكل الأساسية حيث أشار تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أن نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين يومياً، ويعيش حوالي الخمس -على أقل من دولار واحد يومياً. ومن هؤلاء، تعيش نسبة ٤٤ في المائة في جنوب آسيا) وهذا الفقر مستمر على الرغم من أن الأوضاع الإنسانية تحسنت في القرن الماضي أكثر مما تحسنت على مر التاريخ فالثروة العالمية، والروابط والاتصالات العالمية، والإمكانات التكنولوجية لم تكن من قبل أكبر مما هي الآن. ولكن توزيع هذه المكاسب العالمية غير متكافئ بصورة صارخة. فمتوسط الدخل في أغنى ٢٠ بلداً في العالم يعادل ٣٧ مثلاً متوسط الدخل في أفقر ٢٠ بلداً في العالم وهي فجوة تضاعفت خلال الأربعين عاماً الماضية.

وفي مواجهة هذه الصورة المعبرة عن الفقر العالمي و مظاهر عدم المساواة، حدد المجتمع الدولي لنفسه عدداً من الأهداف التي يجب تحقيقها في السنوات الأولى من القرن الجديد، استناداً إلى المناقشات التي دارت في مؤتمرات عديدة تابعة للأمم المتحدة في التسعينات. وتشمل أهداف التنمية العالمية هذه، التي تحدد لتحقيق معظمها عام ٢٠١٥، ويمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلي:

١- تخفيض الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف بين عام ١٩٩٠ وعام 2015

٢- عقد جميع الأطفال في المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥

- ٣-إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة مظاهر التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥
- ٤-تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥
- ٥-تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥
- ٦-توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها بحلول عام 2015
- ٧-تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بحلول عام ٢٠٠٥ بحيث يمكن عكس مسار فقدان الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥

أن محاور الحد من الفقر تدرج في ٣ محاور رئيسية، أولاً : تقديم الدعم المادي و السلعي للفقراء (محور الضمان الاجتماعي) ثانياً : توفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والمهارات التي تتمي قدرات الفقراء وتؤهلهم للمشاركة في العمل والكسب والإنتاج (محور رأس المال البشري) ثالثاً: توفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل والتي تضمن مشاركة الفقراء في العمل والإنتاج من خلال القروض الميسرة خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة والوصول إلى الأسواق وتوفير الآليات التي تدفعها وتساعد في نجاحها (المحور الاقتصادي). وخلال التسعينات بدأ مفهوم حسن نظام الإدارة والمؤسسات يحتل مكاناً. ويضيف تقرير التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى الاستراتيجيات السابقة في ضوء الأدلة والتجارب والخبرات المتراكمة من العقد الماضي وفي ضوء تغير الإطار العالمي، ثلاثة محاور إضافية للتصدي للفقراء وهي: تعزيز إتاحة الفرص، وتسهيل تمكين الناس من أسباب القوة، وتحسين الأمن.

و حتى يتمكن واضعي سياسات مكافحة الفقر من تحديد الأولويات و البرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات و بالتالي ضمان وصول هذه البرامج إلي مستحقيها- أي استهداف الفقراء - ينبغي أن تتطوي دراسات الفقر على أربعة مراحل أساسية فأولاً يتم تحديد من هم الفقراء ومعرفة حجمهم النسبي ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر ويقضى ذلك وجود معايير ومقاييس لفقر ويتم على أساسها تشخيص الفقراء وقياس حجم الفقر وشدته والمرحلة الثانية وهي تحديد السمات الأساسية لفقراء توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموجرافية ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية والغذائية والمرحلة الثالثة هي دراسة جذور الفقر وتحديد مسباته تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة على الفقراء ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني والهجرة والتحويلات الاجتماعية وحالة التطرف الديني والسياسي والجريمة والمخدرات والحروب و المنازعات الإقليمية و الدولية وما إلى ذلك والمرحلة الرابعة و هي وضع السياسات و الإستراتيجيات المتعلقة بالحد من الفقر سواء سياسات قصيرة ومتوسطة و طويلة الأجل.

ثانياً: مفهوم الفقر وطرق قياسه

إن تعريف الفقر، و التعرف على الفقراء أمران محفوفان بالصعوبات. حيث توجد العديد من المفاهيم والمصطلحات والتعاريف الخاصة بالفقر. عند قياس الفقر، لا بد من الإجابة على أربعة أسئلة: الأول ما هو مؤشر "مستوى المعيشة" الذي سيستخدم لقياس الفقر؟ الثاني على أي وحدة يجب قياس هذا المؤشر؟ وكيف نفرق بين الفقراء وغير الفقراء؟، وأخيراً بعد تعريف الفقراء كيف يمكن لنا أن نعبر عن شدة الفقر في وحدة قياس واحدة؟ كل هذه الأسئلة تتعلق جميعها بسؤال عام. كيف يمكن للتنمية نفسها أن تقاس؟.

فيما يلي مناقشة مختصرة لبعض المفاهيم التي توضح طريقة قياس ومقارنة الرفاهة. منذ أن كانت سياسات التنمية الأولى قائمة على أساس تحقيق معدلات متسارعة للنمو الاقتصادي، كان المؤشر المستخدم لقياس التنمية هو " الناتج القومي الإجمالي" للدولة. إلا أنه اتضح خلال فترة الثمانينات أنه رغم أن عدد من الدول النامية كانت تحقق أهدافها المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لها فإن الفقر كان منتشرًا، والتفاوت في مستوى الدخل كان متزايداً ومعدلات البطالة مرتفعة. أظهر هذا الوضع أن الناتج القومي الإجمالي هو مؤشر غير كافي للتنمية وأن هناك حاجة لمؤشر آخر أكثر تعبيراً عن معدلات الفقر. ومنذ ذلك الوقت بدأت المناقشات المتعلقة بخصائص هذا المقياس المطلوب.

يعد مدخل الاحتياجات الأساسية مدخلا مناسباً بصفة خاصة لقياس الفقر في الدول النامية، على اعتبار أنه يقوم بإجراء مقارنات الفقر من سلع وموارد محددة "سواء بالنسبة للغذاء أو غيرها" والتي تعتبر ضرورية للحفاظ على الحد الأدنى لمعيشة داخل مجتمع معين. وعند ترجمته بدقة، فإن هذا قد يعنى عدم قدرة الأفراد على الحصول على الحد الأدنى أو الكافي من التغذية والملابس والمأوى والمياه الصالحة للشرب ووسائل التعليم والصحة، واحتياجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية. و جدير بالذكر أن

الاحتياجات الأساسية قد تختلف من بلد إلى آخر و كذلك من زمن إلى آخر في نفس البلد. و بصورة أعم فإنه يحتوى على هذه العوامل التي تحقق رغبات الأفراد فوق الموارد مثل كونهم متعلمين وأصحاء. والفقر بهذا المعنى الأخير يمكن أن يشكل حرمان القدرات كما هو مقياس بواسطة مؤشر الفقر البشرى و هو ما سنوضحه فيما بعد.

وعلى ذلك يمكن تعريف الفقر بأنه عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية. وقد عرفت الاحتياجات الأساسية بأنها تشتمل على حاجات مادية كالطعام و السكن و الملابس والمياه النقية ووسائل التعليم و الصحة، وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة و الحرية الإنسانية و العدالة الاجتماعية.

و لقد تحولت دراسات الفقر حديثاً من مجرد الاعتماد على خطوط الفقر البسيطة إلى أطر متعمقة للتحليل متعدد الجوانب حتى يمكن التعامل مع الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الجوانب. ومؤخراً، أصبح الفقر ينظر إليه على أنه مثلث ثلاثي الأبعاد، حيث يغطي هذا المفهوم ثلاثة عناصر أساسية هي الدخل والاستهلاك، صافي الأصول و الأمن، والاستقلالية و احترام الذات. و يقترب هذا المفهوم من فكرة القدرة، حيث التركيز على القدرة يعنى التأكيد ليس على السلع في حد ذاتها و إنما على الفعل الذي تمكن الشخص منه، من ثم فإن القول بعدم كفاية الدخل لا يتعلق بالواقع أسفل خط محدد للفقر و إنما يتعلق بنقص في القدرة.

وللتعويض جزئياً عن مشاكل القياس ينبغي أن نميز بين ثلاثة أنواع من الفقر هم فقر الدخل و الفقر البشرى و فقر القدرات. و يعتمد البنك الدولي عند تقييمه لمستويات الفقر في الدول و بالتالي عند رسم سياسات مكافحة الفقر على مقياس فقر الدخل، بينما يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الفقر البشرى و فقر القدرات. و يقصد بمقياس الفقر البشرى أن يكون مكملاً لمقياس الفقر على أساس الدخل. ويركز هذا المقياس على القدرات البشرية ولكنة بدلاً من أن يركز على متوسط حالة القدرات البشرية للناس- يعكس النسبة المئوية للناس الذين تنقصهم القدرات البشرية الأساسية أو الحد الأدنى الأساسي من هذه القدرات.

وبالتالي فإن أي تشخيص للفقر لابد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة ألا وهي الدخل والنشاط الاقتصادي من جانب و الصحة و التعليم من جانب آخر ثم التمكين و الأمن العدالة من جانب ثالث. أن الاختلاف حول طرق قياس الفقر هو أمر شائع، إذ أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد و لا يوجد مقياس واحد يمكن أن يعبر عنه بصورة ملائمة أو كافية تعكس حجم و خصائص جميع هذه الأبعاد. وتتراوح هذه الطرق من استخدام معلومات كمية محددة (مثل متوسط الاستهلاك للفرد والمقاييس البدنية للتعرف على سوء التغذية عند المواليد) إلى استخدام مقاييس وصفية تقريبية (مثل التقييم الذاتي لحالة الفقر، والذي يعرف عادة بمنهج المشاركة لتقييم الفقر).

ولا يمكن تحليل و قياس الفقر فقط من خلال استخدام الإحصاءات و إنما يرتبط ذلك بمدى قدرة الأفراد على الوصول للموارد و الدخل و رؤيتهم لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي. و حتى يمكن فهم الأوجه والأبعاد المختلفة للفقر. فإنه إلى جانب الإحصاءات الكمية، ينبغي اللجوء إلى البيانات الكيفية لتفسير هذه الإحصاءات، و لهذه البيانات أهمية أساسية في تحديد الفئات المستهدفة وأنماط المشروقات اللازمة لهم. كما أن التحليل الكيفي يجب القيام به كجزء أساسي للفهم الشامل للفقر في أي منطقة أو لأي مجموعة. وباستخدام هذا الأسلوب يمكن البحث عن بيانات إضافية تعكس التجربة الفعلية للفقراء و مفاهيمهم لقدرتهم على تقدير مصائرهم و قياس مستوى فقرهم. MDA, 1993. وفى حين نجد أن الأسلوب الكمي يعتمد على أخذ عينات عشوائية و عمل استمارات مقابلات مصممة مسبقاً، فإن الأسلوب الكيفي يعتمد على العينة الغرضية ودليل المقابلات المرن غير المحدد الأسئلة بدقة مسبقاً وذلك لمعرفة آراء العينة وتوجهاتها وتفضيلاتها وأولوياتها ورؤيتها لأنماط المعيشة ويرتبط تحليله بالأساليب الاجتماعية والتقنيات الأنثروبولوجية H. White, 1998.

٢, ١ الفقر المادي أو فقر الدخل

يعرف الفقر على أنه تصنيف لحالة الأفراد إما فقراء أو غير فقراء. إن تحديد من هم الفقراء يتطلب تحديد ماذا نعني بالفقر و الفقراء. ولهذا يجب الإجابة على سؤالين: أولاً ما هو مؤشر مستوى المعيشة الذي يجب استخدامه لقياس مستوى المعيشة؟ ثانياً كيف يمكن التعرف على الفقراء و غير الفقراء؟ و بعبارة أخرى، فإن تعريف الفقر يتطلب اختيار معيار لقياس مستوى المعيشة و تحديد خط الفقر الذي يقسم المجتمع إلى فقراء و غير فقراء.

يعد تشخيص الفقر و التعرف على خصائص الفقراء و كيفية اختلاف الفقر بين فئات المجتمع هي الخطوة الأولى لتصميم سياسات مكافحة الفقر. وبهذا الصدد، يجب ألا يعتمد تصنيف الأفراد إلى فقراء و غير فقراء على الفئة

التي ينتمي إليها الفرد. و كما ذكر رافاليون ١٩٩١ ، إن تشخيص الفقر و خصائص الفقراء يجب أن تكون متسقة. و يقصد بالإتساق أن يكون لخط الفقر قيمة ثابتة عبر الزمن أو بين المناطق أو فئات المجتمع المختلفة. و بالتالي فإن المقارنة المتسقة بين الأفراد تعني أن أي فردين لهم نفس مستوى الاستهلاك الحقيقي يتم تصنيفهما غما إلى فقراء أو غير فقراء بصرف النظر عن الزمان أو المكان.

١,١,٢ مقياس الرفاهة

هناك العديد من المقاربات لقياس الرفاهة (رافاليون ١٩٩٥). و يتواجد الفقر في مجتمع ما- إذا لم يستطيع فردا (أو أسرة) الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة المقبول في المجتمع. و لكن ما هي العوامل أو المؤشرات التي تعبر عن الرفاهة و كيف يمكن قياسها؟ هناك العديد من مؤشرات مستويات المعيشة يمكن استخدامه مثل: الدخل أو الاستهلاك الإجمالي للأسرة، : دخل أو استهلاك الفرد، ما يستهلكه الفرد من غذاء، نسبة ما تنفقه الأسرة على الغذاء إلى إجمالي إنفاقها... الخ. ولكن يلاحظ أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تحدد مستوى المعيشة و التي تؤثر على الرفاهة ولكنها لا تقاس بشكل مادي صريح مثل القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية و التعليمية، نوعية التعليم، ومدى توافر مياه شرب نقية و صرف صحي ملائم، إلى جانب بعض العوامل الاجتماعية الأخرى مثل الأمن و التمكين.

و من أهم المقاربات و أكثرها شيوعا هي قياس الرفاهة بمقياس مادي يعرف علي أساس مقدار المال اللازم - عند مستوى معين من الأسعار و بافتراض تعظيم الاستفادة - للحصول علي مستوى معين من الاستفادة. وبالتالي يمكننا من مقارنة و تقييم مستوى رفاهة الأسر بمقارنة مستويات إنفاقهم. و بالتالي فقد أصبحت المقاربة المعتدلة على مستويات الاستهلاك تلائم قياس الفقر في الدول النامية- بصفة خاصة- حيث أنها تعتمد مقارنة مستويات الحرمان من بعض السلع و الخدمات الضرورية (غذائية و غير غذائية) للوصول إلى مستوى معيشي لائق في مجتمع بعينه. و لكن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تحدد مستويات المعيشة و التي تؤثر على الرفاهة و التي لا يمكن دمجها في مقياس مادي واحد. مثال ذلك: الوصول إلى الخدمات التعليمية و الصحية و نوعيتها. وبناءا عليه فإن الفقر هو عدم قدرة الأفراد على الحصول على الحد الأدنى الملائم من الغذاء و الملابس و المأوى. و بصورة أكثر شمولاً، فإن الفقر يشمل عدم قدرة الأفراد في التحكم في الموارد كأن يكونوا أصحابا و متعلمين. و الفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان من القدرات كما يقيسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و بالتالي فإن قياس الفقر بمعناه المادي يجب أن يكتمل ببعض مؤشرات الإنسانية الاجتماعية الأخرى مثل معدل وفيات الأطفال الرضع و توقع الحياة عند الميلاد و معدل الالتحاق بالمدرسة... الخ.

و مما يعضد من استخدام الفقر المادي أو الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة، حاول EHDR ، ١٩٩٦ أن يستخدم مدخل المشاركة لقياس الفقر. و كان ذلك الاقتراح الأخير يوفر معلومات إضافية تعكس بشكل مباشر الخبرة الفعلية للفقراء، وإدراكهم للفقر، ومفاهيمهم التي يحدونها بأنفسهم للفقر، وكذلك مقاييسهم له.. وكان معظم الناس يميلون إلى إدراك الفقر باعتباره حالة تتميز بمستوى معيشي منخفض، ودخل غير كاف واحتمالية كبيرة للاقتراض أو التسول في حين أدلى عدد محدود من المبحوثين بأن هناك خصائص أخرى للفقر مثل: إعاشة عدد كبير من الأطفال، أو عدم القدرة على الحصول على التعليم الكافي، أو الاضطرار إلى عمالة الأطفال.

٢,١,٢ هل يفضل استخدام الدخل أم الإنفاق؟

هناك العديد من الاعتبارات المفاهيمية و التطبيقية التي تجعل لاستخدام الإنفاق كمؤشر للرفاهة- أفضلية عن استخدام الدخل، خاصة في الدول النامية (لانجو ١٩٩٦). الاعتبار الأول يكمن في حقيقة أن الدخل قد لا يستهلك جميعه كما أن الاستهلاك لا يمول كله عن طريق الدخل و بالتالي فإن الاستهلاك يعكس بصورة ملائمة الرفاهة الفعلية أو المتحققة. فالاستهلاك يوضح ما تستطيع الأسرة الحصول عليه في ضوء الدخل الجاري و كذلك بناء على مدخرات سابقة. و يكمن الاعتبار الثاني في أن الدخل و خاصة دخل الفقراء قد يتسم بالموسمية و التفاوت من شهر إلى آخر بينما يتميز الإنفاق بالثبات النسبي. كما أن تحديد الدخل للأشخاص الذين يديرون أعمالهم الصغيرة قد يكون صعبا للغاية. و أخيرا، فقد يحجم المستجيبين عن الإدلاء بدخولهم الحقيقية و عادة ما يكونون أكثر مصداقية عند الإدلاء بقيمة إنفاقهم.

٣,١,٢ وحدة القياس

تعد مسوح ميزانية الأسرة أهم مصدر من مصادر البيانات لقياس ظاهرة الفقر. و هذه المسوح تسجل بيانات عن الدخل الفردي أو الأسري و كذلك عن الإنفاق الاستهلاكي على السلع و الخدمات و بالتالي فهي تعد مصدرا هاما للمعلومات عن توزيع الرفاهة في المجتمع. و لكن هناك أمرا هاما للغاية يجب أخذه في الاعتبار عند استخدام مسوح الأسرة، ألا و هو وحدة القياس.

إن مسح الأسرة تسجل إنفاق الأسرة أو استهلاكها كوحدة واحدة، و بالتالي عند قياس الفقر قد نلجأ إلي استخدام الأسرة و ليس الفرد كوحدة للقياس. و لكن استخدام الاستهلاك الإجمالي السنوي للأسرة قد يغالي في مستوى رفاهة الأسر كبيرة الحجم، إذ أن السلع و الخدمات المستهلكة تنقسم على عدد أكبر من الأفراد. وحيث أن اهتمامنا الأساسي ينصب على رفاهة الأفراد فإن المدخل البديل هو استخدام خطوط فقر الأفراد بناء على ما يخص الفرد من إنفاق الأسرة لتحديد موضع الأسر أعلى أو أسفل مستوى الفقر المحدد. ولكن هذا بدوره يقلل من مستوى رفاهة الأسرة لأن استخدام ما يخص الفرد من إنفاق الأسرة كمؤشر للرفاهة يفترض أن جميع أفراد الأسرة يحصلون على نصيب متساو من الإنفاق، و هذا بالطبع ليس صحيحا. فالأسر تختلف اختلافا شديدا من حيث التركيب العمري و النوعي، فالأطفال الصغار لديهم احتياجات غذائية و غير غذائية أقل من البالغين. كما أن بعض السلع يتم تداولها بين أفراد الأسرة الواحدة و بالتالي فإن إضافة فرد في الأسرة لا يزيد من إنفاق الأسرة على هذه السلع. و لتصحيح ذلك، يمكن حساب ما يعرف بالوحدات الاستهلاكية للأسرة، و فيه يتم إعطاء أوزان بين الصفر و الواحد الصحيح لكل فرد من أفراد الأسرة و بجمعها ينتم حساب حجم الأسرة مقوما بالوحدات الاستهلاكية. و بهذه الطريقة يعطى للأطفال ووزنا أقل من الواحد الصحيح و كذلك للإناث. و لكن استخراج هذه الأوزان عملية معقدة للغاية كما أنها قد تتغير من وقت إلى آخر و من منطقة إلى أخرى حتى داخل نفس البلد. و قد استخدمت كثير من الدراسات التي قام بها البنك الدولي (مثل جلو ١٩٨٨ و ١٩٩٠) الوزن** للأفراد من***. و لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الأوزان و وضعت بطريقة تحكمية قد لا تنطبق على جميع الدول و بالتالي فهي قابلة للنقد الشديد. و الطريقة التي سيتم اقتراحها لتحديد خط الفقر تتغلب على هذه المشكلة و قد تم تطبيقها في أحدث دراسة للفقر في مصر و هي دراسة البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط و الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.

٢.١.٤ خط الفقر

يعرف خط الفقر بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا. و لقد ناقشت كثير من الأدبيات القياس المطلق أو النسبي للفقر و مدي فائدة مفهوم الفقر المطلق، حيث أن ما يعد فقرا في مجتمع ما وفي زمن ما قد لا يعتبر فقرا في مجتمع آخر. إذ تتوقف طبيعة الفقر على الزمن و المجتمع و المعتقدات السائدة وقت إجراء الدراسة. و بالتالي فقد يعد الفقر مفهوما نسبيا وليس مطلقا: و تتعلق أكثر مقاييس الفقر انتشارا بأولئك الذين يعيشون في فقر مطلق. و يتواجد هذا النوع عندما يتصف فرد أو أسرته، بصفة أو أكثر، تقع أسفل ما هو محدد لها من مستوى كخط للفقر. و يكون هذا الخط ثابتا بالوحدات الحقيقية عبر الزمن بحيث يمكن اعتبار الأفراد الواقعين أسفل هذا الخط فقراء. و بالتالي- فإنه و لأغراض المقارنات الدولية أو حتى المقارنات بين المناطق المختلفة داخل نفس الدولة- يجب عند قياس خط الفقر أن يراعى مقدار القوة الشرائية للعملة المختلفة عبر المكان و الزمان. و بذلك يصنف الخط المطلق للفقر يصنف فردين في نفس مستوى الإنفاق الحقيقي كفقير أو غير فقير و بغض النظر عن الزمان أو المكان.

و يجب التمييز بين المناطق المختلفة داخل القطر الواحد، ليس فقط التمييز بين الحضر و الريف. إذ تختلف المناطق في مستويات الأسعار و في مستويات الثروات المتاحة سواء الطبيعية أم البشرية. كما تختلف أيضا في توافر الخدمات العامة المقدمة مثل الخدمات الصحية و التعليمية و في نوعية هذه الخدمات

إن اختيار خطوط الفقر موضوع في غاية الأهمية، إذ تتوقف تقديرات الفقر على خط الفقر المستخدم و في بعض الأحيان قد يعكس الترتيب بين المناطق أو السنوات المختلفة. و عند تقييم الإنجاز في تخفيض الفقر المطلق- الذي يتم تقييمه من خلال الحصول على الاحتياجات الأساسية- فإنه لا يعد الشخص الذي اختار الحصول على سلع أقل في السعرات و لكنها أكثر تكلفة، أشد فقرا من شخص آخر طالما يستطيعون الحصول على نفس معيار مستوى المعيشة (رافاليون ١٩٩٦).

إحدى الطرق الأكثر شيوعا في هذا الصدد هي مقارنة الاحتياجات الأساسية. و يتحدد خط الفقر -استخدام هذه المقاربة- بتكلفة سلة السلع و الخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية و ذلك لكل مكان و زمان. و تكمن المشكلة هنا في كيفية تحديد الاحتياجات الأساسية. و في الدول النامية فإن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية هو الغذاء الذي يحقق مستوى مطلوب من السعرات الحرارية. و بالتالي يتم اختيار سلة الغذاء بحيث تحقق الاحتياجات الأساسية من السعرات و التي يحددها علماء التغذية و بحيث تتفق هذه السلة مع نمط الاستهلاك بين الفقراء. و يتم بعد ذلك تقييم هذه السلة باستخدام الأسعار السائدة في المناطق المختلفة و في السنوات المختلفة. و هذا ما يعرف بخط الفقر الغذائي. و على ذلك، يمكن النظر إلى خط الفقر الغذائي على أنه رقم لاسير لنفقة المعيشة. و قد أوضح رافاليون ١٩٩٦ أن الميزة الأساسية في طريقة الاحتياجات الأساسية تكمن في كونها تلغي أثر الفروق في القوة الشرائية بين المناطق أو السنوات. و بالتالي نضمن المقارنة المتسقة في مستويات المعيشة.

و قد يعترض البعض علي استخدام السعرات الحرارية فقط لمؤشر للحصول على الاحتياجات الأساسية الغذائية، ولكن أوضح ليبتون ١٩٨٦ أن نقص التغذية عادة يعود إلي نقص السعرات أو إلى عوامل لا تتعلق بالزيادة في الدخل. إذ أن النقص في البروتين يمكن معالجته إذا ما تمت معالجة النقص في السعرات. أما النقص في الفيتامينات والحديد والأملاح المعدنية الأخرى، فليس له علاقة مباشرة بالدخل ولكن يمكن معالجته عن طريق زيادة الوعي الغذائي و من خلال حملات التوعية العامة.

البديل الآخر هو تحديد أرخص نظام غذائي مثالي للحصول على الاحتياجات الغذائية الضرورية و تقدير قيمتها. ولكن الحصول على الاحتياجات الأساسية الغذائية ليس هو الدافع الوحيد للسلوك الإنساني أو للاستهلاك الغذائي. إذ السلوك الاستهلاكي الفعلي للأسر يعتمد علي عامل عديدة، إضافة لعامل التغذية كالذوق والعادات الغذائية وتوفر المواد الغذائية وأسعارها النسبية. كذلك فإن حساب تكلفة السلة الغذائية المقترحة يتم في أسلوب النمط الغذائي المقترح علي أساس أدنى الأسعار لكل مادة غذائية، وهو أمر غير واقعي حيث لا يمكن لأية أسرة أن تشتري كافة المواد الغذائية بأدنى الأسعار لها.

خطوة التالية بعد تحديد خط الفقر الغذائي هي إضافة قيمة الإنفاق على الاحتياجات الأساسية الغير غذائية. باستخدام قانون إنجلز، يمكن تقدير خط انحدار يوضح العلاقة بين نسبة الإنفاق على الغذاء كدالة في الإنفاق الكلي وبعض العوامل الديموجرافية الأخرى

$$s_i = \alpha + \beta \log(x_i/z^f) + \gamma h_i$$

حيث تعرف s_i بأنه نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق، و x_i هو قيمة الإنفاق السنوي و z^f هو قيمة خط الفقر الغذائي و h_i هو متجه العوامل الديموجرافية الأخرى.

و يستخدم خط الانحدار في تقدير مستويين للإنفاق الضروري الغير غذائي (أ) تقدير الإنفاق الغير غذائي للأسر التي يكافئ إنفاقها الغذائي قيمة خط الفقر الغذائي، (ب) تحديد نسبة الإنفاق الغير غذائي للأسر التي يكافئ إنفاقها السنوي قيمة خط الفقر الغذائي. ينتج عن الطريقة الأخير ما يعرف بخط الفقر الأدنى و هو يمثل قيمة الاحتياجات الغذائية و الغير غذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها حيث تم تقدير الاحتياجات الغير غذائية للأسر التي اضطرت إلي الاستغناء عن احتياجاتها الغذائية للإنفاق علي غير الغذاء. أما خط الغذاء الأول فهو يعطي قدراً أكبر من الإنفاق الغير غذائي. تستخدم عادة خطوط الفقر المطلقة في الدول النامية، إذ أن الاهتمام الأكبر يكون منصبا على الوفاء بالاحتياجات الأساسية و بالتالي الوصول إلى الرفاهة بمعناها المطلق.

إحدى الطرق البديلة لتقدير مكون الإنفاق الغير غذائي في خط الفقر هي ما تعرف باسم طريقة أورشانكي و فيها يتم قسمة خط الفقر الغذائي على نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق و ذلك للأسر الفقيرة و لكن لا ينتج عن هذه الطريقة خط فقر متسق من حيث قيمته الحقيقية، إذ تختلف المناطق أو السنوات من حيث متوسط الإنفاق الحقيقي. إذ أن تقدير الاحتياجات الأخرى يعتمد علي فئة الأسر التي يتم اختيارها لتحديد العلاقة النسبية ما بين الإنفاق علي السلع الغذائية و الأنفاق علي السلع غير الغذائية فالأهمية النسبية للإنفاق علي السلع الغذائية تنخفض بارتفاع الدخل و تختلف في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية وربما من فئات اجتماعية لأخرى.

و فيما يلي سنستعرض أسلوباً يعد من أحدث ما اقترح لتقدير خط الفقر و هو يتغلب على معظم الانتقادات التي وجهت إلي الطرق السابقة في التقدير. و هي تعتمد في الأساس على توافر البيانات الخام-أي الخاصة بكل أسرة - و لكن يمكن تطبيقها علي فئات الإنفاق للفرد إذا لم تتوافر البيانات الخام. و قد تم تطبيقها في أحدث دراسة للفقر في مصر و هي دراسة للبنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط و الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.

تستخدم طريقة الاحتياجات الأساسية لتقدير خطوط للفقر خاصة بالأسر و المناطق و يختلف خط الفقر الغذائي بين الأسر و بين المناطق. و بالتالي تعكس خطوط الفقر التباين بين أسعار السلع الغذائية و الغير غذائية بين المناطق المختلفة، كما تعكس أيضاً اختلاف الحجم و التركيب العمري و النوعي للأسر و أنماط إنفاقهم الغذائي و الغير غذائي.

الخطوة الأولى: الخطوة الأساسية عند تحديد خط الفقر الغذائي هي اختيار سلة السلع الغذائية التي تحقق الاحتياجات الأساسية الغذائية المتفق عليها. و جدير بالذكر لكل أسرة حسب تركيبها العمري و النوعي- حد أدنى من الاحتياجات من السعرات الحرارية. و الجدول ١ يوضح الاحتياجات من السعرات التي نصت عليها منظمة الصحة العالمية (World Health Organization (WHO) و التي تميز بين ١٣ مجموعة عمرية حسب النوع في الحضر و الريف. تعتمد الاحتياجات من السعرات للأفراد فوق ١٨ عاماً على الوزن و نوع النشاط الذي يزاوله الفرد، و جدول ١ يفترض أن متوسط وزن الرجل هو ٧٠ كجم و متوسط وزن المرأة هو ٦٠

كجم. و أن الأفراد في الحضر تحتاج ١,٨ ضعفا من متوسط معدل ميتابوليك بينما يحتاج الفرد في الريف إلى ضعفين. و بالتالي فإن لكل أسرة احتياجاتها من السعرات بناء على مكان إقامتها و على سن و نوع أعضاء الأسرة.

جدول ١ الاحتياجات من السعرات حسب السن و النوع

ريف	حضر		فئات السن
	ذكور	إناث	
820	820	820	<1
1150	1150	1150	1--2
1350	1350	1350	2--3
1550	1550	1550	3--5
1750	1850	1750	5--7
1800	2100	1800	7--10
1950	2200	1950	10--12
2100	2400	2100	12--14
2150	2600	2150	14--16
2150	2850	2150	16--18
2750	3500	2500	18--30
2750	3400	2500	30--60
2450	2850	2200	>60

الخطوة الثانية : بعد تحديد الاحتياجات الأساسية تتضمن الخطوة التالية تحديد سلة الغذاء - الكميات التي بموجبها يحصل الفرد على ١٠٠ سعر حراري . و جدير بالذكر أن هناك آلاف الطرق التي تمكن الفرد من الحصول على هذه السعرات. و الطريقة المقترحة تعتمد على تحديد الكميات التي تتوافق مع السلوك الغذائي للفقراء-أقل ٢٠% إنفاقا- و بتقييم السعرات الحرارية التي يتضمنها كل نوع من الغذاء يتم حساب كمية السعرات المتولدة من هذه الكميات ثم تحديد الكميات اللازمة لتوليد ١٠٠ سعر حراري . و تشكل هذه الكميات السلة الغذائية المستخدمة لتقدير خط الفقر الغذائي. و يتم تكبير هذه الكميات لتلائم الاحتياجات الأساسية الغذائية لكل أسرة. و تقدر تكلفة السلة الغذائية باستخدام مستويات الأسعار السائدة في كل منطقة أو في السنوات محل الدراسة. و بذلك نكون قد حصلنا على خط الفقر الغذائي الخاص بكل أسرة.

يمكن وصف هذه الطريقة رياضيا كما يلي: إذا كان Z_r يمثل متجه الكميات المستهلكة من المجموعة المرجعية (أقل ٢٠% من الأفراد إنفاقا) و إذا كان متجه السعرات لكل نوع من الغذاء هو المتجه k فإن إجمالي ما تحصل عليه المجموعة المرجعية هو $k \cdot Z_r$. وإذا عرفنا الاحتياجات من السعرات للأسرة h بأنها k_h . فإن السلة الغذائية التي تمثل أساس خط الفقر الغذائي للأسرة h هي

$$z_h = k_h / k \cdot Z_r$$

بعد تحديد الكميات المكونة للسلة الغذائية فإن حساب قيمتها يتم عن طريق ضرب سعر السلعة السائد في المنطقة أو السنة محل الدراسة، في الكمية المقترحة.

الخطوة الثالثة: بينما تتحدد الاحتياجات الغذائية على أساس الاحتياجات الفسيولوجية للأفراد، فإنه لا توجد طريقة مماثلة لتحديد الاحتياجات الغير غذائية. ويتم ذلك بملاحظة ما هو سائد في المجتمع محل الدراسة. باستخدام قانون إنجلز، يتم تقدير خط انحدار للعلاقة بين نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق من جانب و لو غاريتم الإنفاق الكلي و مربع هذا اللوغاريتم و لو غاريتم حجم الأسرة و نسبة صغار السن و نسبة الرجال البالغين و نسبة الإناث البالغين و نسبة كبار السن.

بهذه الطريقة تم تحديد خط فقر لكل أسرة و لكل منطقة (الأسر التي تقيم في نفس المنطقة و التي لهل نفس التركيب العمري و النوعي يكون لها نفس خط الفقر. هذه الطريقة تأخذ في الاعتبار مكان إقامة الأسرة و حجمها و تركيبها العمري و النوعي، و كذلك المشاركة في استهلاك بعض السلع حيث أن نسبة المنفق على السلع و الخدمات الغير غذائية تتوقف على حجم الأسرة و تركيبها العمري و النوعي و بالتالي فإن الاختلاف في نسبة الإنفاق على الطعام ترجع إلى الاختلاف في حجم الأسرة و سن و نوع أعضائها. كما أن مشاركة أفراد الأسرة في استهلاك بعض السلع يتم أخذه في الاعتبار.

جدول ٢ يوضح تقديرات خط الفقر في مصر في المناطق المختلفة لبعض الأسر ذات الأحجام و التركيبات الشائعة. فمثلاً نجد أن خط الفقر للأسرة مكونة من رجل بالغ يصل إلى ١٢٦٤ جنيهاً في السنة في القاهرة. أما إذا تزوج هذا الشخص فإن خط الفقر لهذه الأسرة الجديدة يصل إلى ٢٢٤٢ جنيهاً. من الواضح أن هذا الخط الأخير ليس هو ضعف الخط الأول و من الواضح هنا أن ذلك يرجع إلى عنصر المشاركة بين أفراد الأسرة الذي تم أخذه في الاعتبار.

جدول ٢ تقديرات خط الفقر في مصر في المناطق المختلفة لبعض الأسر، لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩

	الوجه القيلي،ريف	الوجه القيلي،حضر	الوجه الريفي،البحري	الوجه البحري،حضر	المحافظات الحضرية
<i>Household specific (lower line)</i>					
شخص واحد مسن	665	678	662	690	748
شخص واحد بالغ	1,197	1,235	1,155	1,202	1,264
شخصين بالغين، رجل وامرأة	2,068	2,153	2,044	2,111	2,242
شخصين بالغين، و طفلين	3,487	3,733	3,520	3,747	4,088
شخصين بالغين، و ٣ أطفال	4,549	4,799	4,647	4,851	5,252
امرأة بالغة و طفلين	2,691	2,890	2,665	2,933	3,433
المتوسط للفرد	953	1,021	968	1,013	1,097
خط الفقر للفرد (as used in El-Laithy and others 1999).	964	1,031	978	1,015	1,109
دولار للفرد في اليوم مقوماً بالقوة الشرائية	515	515	515	515	515
دولار للفرد في اليوم مقوماً بالقوة الشرائية	1,030	1,030	1,030	1,030	1,030

لأغراض المقارنة و لتوضيح الفرق بين الطريقة السابقة و أكثر الطرق شيوعاً في تقدير خط الفقر ألا و هي تقدير خط الفقر للفرد .

قمنا باتباع نفس الأسلوب تقدير خط الفقر الغذائي (الخطوة ١ و ٢) ثم تقدير قيمته للفرد. كذلك اتبع نفس الأسلوب لتقدير خط الفقر الغير غذائي (كما في الخطوة ٣) و لكن باستخدام خط الفقر الغذائي للفرد. و بالنالي حصلنا على خطي الفقر الأعلى و الأدنى للفرد في المناطق المختلفة.

و جدير بالذكر أن الوسط الحسابي المرجح لخطوط الفقر لكل أسرة لا يختلف كثيراً عن خط الفقر للفرد إذ تم إتباع نفس الأسلوب في تقدير هذه الخطوط. و لكن تختلف هذه الخطوط بدرجة كبيرة إذا نظرنا إلى أسر بعينها. فخط الفقر للأسرة المكونة من شخص واحد مسن في القاهرة يصل إلى ٦٧% من قيمة خط الفقر للفرد. و بالتالي فإن خط الفقر للفرد يمكن أن يصنف الأسر الصغيرة على أنها فقيرة بينما هي في الحقيقة غير ذلك. فمثلاً يتم تصنيف أسرة مكونة من مسن يقيم في القاهرة و يبلغ إنفاقه بين ٧٤٨ و ١١٠٩ جنيهاً في العام على أنه فقير إذا م اتبعنا خط الفقر للفرد بينما هو غير فقير لأن تقدير الاحتياجات الأساسية له بلغت ٧٤٨ جنيهاً فقط. و قد وجد أن ١٤,٦% من الأفراد تم تصنيفهم على أنهم من الفقراء بإتباع كلا الأسلوبين بينما ٢,٥% من الأفراد لم يصنفوا على أنهم فقراء باستخدام خط الفقر الخاص بكل أسرة و لكنهم صنفوا على أنهم فقراء باستخدام خط الفقر للفرد

و جدير بالذكر أن تقدير خط الفقر يناء على نمط السلوك الغذائي للفقراء يتطلب توفر البيانات التفصيلية لكميات وقيم استهلاك كل مادة غذائية رئيسية لكل أسرة من الأسر المبحوثة أو على الأقل لفئات الإنفاق الدنيا من حيث نصيب الفرد من إنفاق الأسرة ، وذلك من أجل حساب حصة الفرد الإجمالية من الأسعار لكل واحدة من تلك الفئات وفي كثير من الأحيان لا تتوفر تلك البيانات أو لا تتوفر المعلومات والخبرة المطلوبة لحساب حصة الفرد من الأسعار.

خط الفقر النسبي

يستخدم هذا النوع في الدول المتقدمة، على نطاق واسع. وهو يعرف كنسبة من المتوسط الوطني. فمثلاً قد يعرف خط الفقر على أنه ٥٠% من المتوسط. وبالتالي فإن خط الفقر يكون حساساً للتغير فقط في التوزيع النسبي للرفاهة، أي للتغير في معلمات منحني لورنز (رافاليون ١٩٩٤).

خط الفقر التحكيمي

يحدد هذا الخط بدلالة الحكم الشخصي للقيمة التي تشكل الحد الأدنى لمستوي المعيشة اللائق في مجتمع معين. وتعتمد هذه المقاربة على الإجابة على السؤال "ما هو أدنى مستوى للدخل الملائم". وعادة ما ترتفع مقاييس الفقر المعتمدة على المقاربة التحكيمية كلما ارتفع الدخل، أي أنه كلما ارتفع دخل المبحوثين كلما ارتفع الدخل الذي يشكل الحد الأدنى.

خط الفقر المستخدم في المقارنات الدولية

ولأغراض المقارنات الدولية، يعتبر البنك الدولي أن خط الفقر المدقع هو ما يعادل إنفاق دولار واحد للفرد في اليوم. وكذلك دولارين يومياً، ويتم تقييم الدولار مستخدمين تعادل القوة الشرائية. وبناءً على ذلك يتم تقسيم المجتمع إلى من يقع إنفاقهم دون خط الفقر (فقراء) ومن يقع إنفاقهم فوق خط الفقر (غير فقراء).

٥,١,٢ مقاييس الفقر

بعد تقدير خط الفقر، ينبغي اختيار مقياس يعبر عن حالة الفقر في المجتمع أو في جزء من المجتمع عن طريق معرفة نسبة الفقراء وكذلك عمق هذا الفقر. ولقد اقترح فوستر و جريير و ثوريك مقياس شامل لقياس الفقر هو:

$$p_{\alpha} = 1/n \sum_{i=1}^q [(z - y_i)/z]^{\alpha}$$

حيث يعبر y_i عن إنفاق الفرد رقم i و z عن قيمة خط الفقر و q هو عدد الأفراد الذين ينفقون أقل من خط الفقر المحدد في العام و n هو عدد الأفراد في المجتمع. لمزيد من التفاصيل أنظر رافاليون ١٩٩٢. يعد مؤشر نسبة الفقراء (عندما تأخذ α القيمة صفر) مقياساً لمدى انتشار الفقر. أنه يرمز إلى نسبة الأسر الفقيرة - كما تم تعريفها بواسطة خط الفقر - كنسبة من إجمالي السكان. إلا أن هذا المقياس على أية حال غير حساس لتوزيع الفقراء تحت خط الفقر. وقد تم تقاضي هذا القصور بواسطة المؤشرين التاليين. مؤشر فجوة الفقر (عندما تأخذ α القيمة واحد) يعد مقياساً لعمق الفقر وهو الفجوة بين مستويات الإنفاق الملاحظة للأسر الفقيرة وخط الفقر. وبافتراض أهداف مثلى، فإن مؤشر فجوة الفقر يشير إلى حجم الموارد "التحويلات" المطلوبة لرفع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر.

أما مؤشر حدة الفقر (عندما تأخذ α القيمة ٢) فهو يقيس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر ويعطى وزن أكبر للأسر التي تأتي في قاع توزيع الدخل "أو الإنفاق". ولتوضيح ما سبق افترض أن - كنتيجة لتغير السياسات - ١٠% من الدخل أعيد توزيعها من أسرة فقيرة يضعها دخلها ضمن ٣٠% تحت خط الفقر إلى أسرة تقع ضمن ٥٠% تحت خط الفقر. أن مؤشر عدد الأفراد في هذه الحالة لن يتغير حيث أن حجم إعادة التوزيع لا يسمح لأي من الأسرتين للصعود فوق خط الفقر، كما أن مؤشر فجوة الفقر لن يتغير أيضاً على اعتبار أن إعادة التوزيع حدثت في مستويات تحت خط الفقر. إلا أن أثر سياسة إعادة التوزيع هذه سيقاس بواسطة مؤشر حدة الفقر حيث أن مركز الأسرة الأقل مستوى في التوزيع سوف يتحسن.

٢,٢ الفقر البشري و فقر القدرات

في عام ١٩٩٠ قدم "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" مؤشر التنمية البشرية HDI والذي يحاول تحليل الأوضاع المقارنة للأوضاع التنموية الاقتصادية والاجتماعية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. هذا المؤشر قائم على أساس ثلاثة أهداف متعلقة بالتنمية: طول العمر، التعليم، ومستوى المعيشة... فوقاً لمؤشر التنمية البشرية يقاس مؤشر الرفاهة على أساس نسبة دخل الفرد أو الأسرة إلى الإنفاق ثم يدعم بعدد آخر من المؤشرات الاجتماعية مثل الرفاهة، معدل الأمية، الالتحاق بالمدارس، والعمر المتوقع عند الميلاد. وقد قدم تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٧ عن برنامج الأمم المتحدة مؤشر الفقر البشري والذي يعد مؤشراً مجعاً لثلاثة مؤشرات أساسية للحرمان هي: مؤشر للحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة وهو يتمثل في نسبة الأفراد الذين يتوقع ألا يعيشون حتى سن الأربعين. والمؤشر الثاني هو مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية، وتعبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من التسليح بالعلم والمعرفة. والمؤشر الثالث يقيس درجة الحرمان من مستوي معيشي لائق وهو يتكون من مؤشر مركب من نسبة السكان الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية ونسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ومؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة، وتعبر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة على تأمين الغذاء.

الجيد وما يرتبط به من حالة صحية جيدة. و يتكون مقياس الفقر البشري من الوسط الحسابي البسيط للمؤشرات السابق ذكرها. و يأخذ هذا المؤشر بعض الأبعاد التي توضح مستوى المعيشة السائد في البلدان محل الدراسة. إلا أنه يعاب عليه عدم أخذ أي مقياس للدخل في الاعتبار و الأخطر من ذلك هو عدم وجود تعريف محدد لإثنين من مكونات لهذا المؤشر ألا و هما نسبة السكان الذين لا يمكنهم الوصول إلي الخدمات الصحية و نسبة السكان الذين لا يحصلون علي مياه مأمونة، فمثلا ما هو تعريف "الوصول إلي الخدمات الصحية"؟.

ويعتمد قياس فقر القدرة علي ثلاثة مؤشرات أساسية هي : مؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة، و تعبر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة علي تأمين الغذاء الجيد وما يرتبط به من حالة صحية جيدة. و مؤشر صحي إيجابي يتمثل في نسبة حالات الولادة التي تتم دون إشراف صحي بواسطة أيدي مدربة علي ذلك. و تعبر هذه النسبة بطريقة تقريبية عن درجة الحرمان من القدرة علي تأمين الإنجاب الصحي. و المؤشر الثالث هو مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية بين الإناث، و تعبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من التسلح بالعلم و المعرفة. و يتكون مقياس فقر القدرة من الوسط الحسابي البسيط للمؤشرات السابق ذكرها. و من مميزات الدليل (مقياس فقر القدرة) أنه يتمحور حول تقدير درجة الحرمان الذي تعانيه المرأة. ولم يعد هناك شك في أن لهذا الحرمان تأثيرا سلبيا علي درجة الرفاهة داخل كل من الأسرة و المجتمع. و المقياس المتعدد الأبعاد كمقياس فقر القدرات هو أداة مفيدة لتحليل الفقر علي مستوى الأسر المعيشية. إذ يقدر عدد الأسر المعيشية الفقيرة من حيث بعد معين من الأبعاد، وليكن مثلا التعليم أو التغذية، يستطيع واضعو السياسات أن يوجهوا تدخلاتهم علي نحو أكثر فعالية. و علاوة علي ذلك يمكن تقدير مدي خطورة الفقر في كل أسرة معيشية بواسطة عدد الأبعاد التي يعاني فيها أفراد الأسرة حرمانا.

يؤخذ علي هذه المؤشرات تركيزها علي حالة و أوضاع الأمم وليس الأفراد، و بالتالي لا يمكن استهداف الفقراء مباشرة. و لا يمكن توظيفها لتقييم أوضاع التجمعات الصغيرة أو الأقاليم، و علي الرغم من ذلك فإنها تظل وسيلة قياس نافعة لزيادة معرفتنا بأوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي مستوى العالم ولإجراء مقارنات بين الدول.

و لأخذ الأبعاد المختلفة للفقر في الاعتبار، تؤكد دراسات البنك الدولي علي ضرورة استكمال صورة الفقر الناتجة عن قياس الدخل والاستهلاك بإضافة مؤشرات أخرى للرفاهة مثل الصحة، والعمر المتوقع عند الميلاد، لتغذية، معدل الوفيات، والتعليم وذلك لرسم صور و أبعاد الفقر كطريقة لقياسه بصورة كمية.

ثالثا: فقر الدخل و الفقر البشري في منطقة الإسكوا

إن مشكلة الفقر لا تثار غالبا-علي مستوى الحكومات- بشكل صريح في العديد من الدول العربية، بل أن كثير منها لا تعترف بوجود مشكلة الفقر أصلا. ففي مصر علي سبيل المثال بدأت الحكومة التعامل و التصريح بوجود المشكلة في السنتين الأخيرتين فقط. و لكن بعض الدول مثل الأردن و اليمن و تونس و فلسطين واجهت مشكلة الفقر بشكل صريح و بالتالي يتم تصميم و إدماج مشكلة مكافحة الفقر ضمن الخطط التنموية للبلاد. و علي الرغم من ذلك، فإن جميع الدول العربية لديها خطط و برامج و مشروعات لمساعدة محدودي الدخل و الطبقات الضعيفة (مثل النساء المعيلات للأسر و المعوقين و النساء الريفيات) و تشمل هذه البرامج برامج للدعم السلمي و تقديم مساعدات مادية و كذلك تقديم خدمات مجانية خاصة في مجال الصحة و التعليم و التشغيل ولكن علي الرغم من التقدم الذي تم إنجازه في مجال الصحة و التعليم و التشغيل و كذلك في مستوى الدخل و الاستهلاك إلا أن هذا التقدم لم يكن بالمستوى المطلوب- حتى عند مقارنته بالدول النامية الأخرى. فمازالت معظم الدول العربية تعاني من الفقر، سواء فقر الدخل أو الفقر البشري.

يرى د. جورج القصيفي أن نقص الالتزام السياسي الحقيقي بالقضاء علي الفقر في الدول العربية يبدو جليا في ضالة المعلومات المتوافرة عن الفقر.

أثمرت جهود العديد من المهتمين بقياسات الفقر في الدول العربية خلال العقدين الأخيرين وبدعم من العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وبعض المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة بتطوير مجموعة من مؤشرات قياس الفقر التي تتفق مع المفاهيم و الطرق المتفق عليها دوليا و تتصف هذه المؤشرات بخصائص عديدة مقارنة بغيرها مما ساهم في انتشار تطبيقها واعتمادها ليس علي المستوى الوطني فحسب وإنما لأغراض المقارنة الدولية أيضا. و لكن تقتصر هذه القياسات علي عدد محدود للغاية من دول المنطقة و هي الأردن و فلسطين و لبنان و مصر و اليمن.

تبنت معظم الدول العربية التي لديها مؤشرات للفقر مفهوما للفقر يعتمد علي أن الفقر هو فقر الدخل فهو عدم القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية (المأكل و الملبس و المسكن...الخ) اعتمادا علي مؤشرات الدخل و الإنفاق

و الاستهلاك فقط. فجميع دول الإسكوا التي تقيس الفقر كما وردت في التقارير الوطنية- اعتمدت علي استخدام نصيب الأسرة أو الفرد من الدخل أو الإنفاق كمقياس لمستوى المعيشة. و استخدمت تقديرا ماديا للاحتياجات الأساسية لتحديد ما يعرف بخط الفقر وهو الخط الذي يميز بين الفقراء و غير الفقراء. ويعبر خط الفقر المطلق عن المستوى الأدنى من الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان ، وتقدير مستوى الدخل أو الإنفاق الكافي الذي يتعين على كل فرد الحصول عليه ، ومثال على ذلك الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الغذاء الذي يوفر عددا من السعرات الحرارية الكافية واللازمة للإنسان البالغ في اليوم الواحد و إن كلن معظمها يعتمد على السلة الغذائية المقترحة- مع ما عليها من تجفظات- و ليس الفعلية. وغالبا ما يعتمد الأسلوب المستخدم لقياس مؤشر الفقر عند التطبيق على طبيعة البيانات المتاحة ، من حيث نوعها ودرجة شمولها وتفصيلها ومرجعها الزمني وخصائصها الأخرى ،أضف إلى ذلك درجة إلى مصداقية البيانات ودورية جمعها. و اعتمدت الدول علي المسوح الوطنية للدخل و الإنفاق و الاستهلاك التي يجري إعدادها غالبا بواسطة الجهاز الإحصائي الرسمي في البلاد. وعادة ما تجرى هذه المسوح بصفة دورية تسمح بإجراء مقارنات لمستوى المعيشة عبر الزمن. ففي مصر علي سبيل المثال، أجري أول مسح لميزانية الأسرة عام ١٩٥٨ .

جدول ٣ نسبة الفقراء ذكورا وإناثا في بعض الدول العربية

الدولة	نسبة الفقراء بين الرجال أو بين الاسر التي يعولها رجال	نسبة الفقراء بين الإناث أو بين الاسر التي تعولها إناث
الأردن	٢١,٣% الإجمالي منهم ٩٣% أسر يعولها رجال	٢١,٣% الإجمالي منهم ٧% أسر تعولها نساء
فلسطين	٢٠	٢٦
لبنان	٣٤%	٣٦%
مصر	١٦,٩٨	١٤,٣
اليمن	٢٦%	٣١%

و جدير بالذكر أن تقديرات الفقر تتوقف على الأسلوب و الطريقة المتبعة و تتباين هذه التقديرات حتى في البلد الواحد و باستخدام نفس المسح و يشير ذلك إلى الحاجة إلى توحيد المفاهيم و مقياس مستوى المعيشة المستخدم و طريقة تقدير خطوط الفقر. و هذا ما سنتعرض له عند بحث الحالات القطرية.

أما من ناحية مقياس الفقر البشري و نظرا لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر هذا المؤشر سنويا ، فتتوافر البيانات الخاصة به أو تقديرات لها- على مستوى جميع بلدان الإسكوا. وتستقي هذه لبيانات من التعداد التي تتم دوريا في جميع بلدان المنطقة و من السجلات المدنية و كذلك من بعض المسوح الصحية مثل المسح الصحي والديموجرافي في مصر و الذي يجري كل عامين. و تعد الأردن أقل البلدان العربية من منظور الفقر البشري، أما اليمن فإن نصف سكانها فقراء من جهة الفقر البشري. و تتضح العلاقة الوثيقة بين الفقر البشري و مستوى الأمية السائدة فعمان مثلا و على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي بها إلا أن نسبة الأمية بين سكانها تبلغ ٣٢% مما يعكس على مستوى الفقر البشري بها.

و كما يتضح من جدول ٦ فإن نسبة الفقراء فقرا بشريا أكبر من فقراء الدخل مما يدل علي انخفاض مؤشرات الصحة و التعليم مقارنة بالدخل السائد وذلك في جميع الدول العربية التي يتوافر بها كلا المقياسين. و بالتالي فإن مفتاح مكافحة الفقر و تقليل التفاوت بين الذكور و الإناث إنما يكمن في الاهتمام بالتعليم و خاصة للفتيات و مكافحة الأمية و بين النساء بصفة خاصة.

و تجدر الإشارة هنا إلى اختلاف التقديرات الوطنية عن التقديرات التي تتم من قبل المنظمات الدولية، و يوضح جدول ٤ على سبيل المثال تقدير نسبة القراءة و الكتابة -و هو من أوضح المؤشرات- باستخدام التقديرات الوطنية وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرغم من أن مصدر هذه التقديرات واحدا و هو التعداد السكاني.

جدول ٤ التقدير الوطني و الدولي لنسبة القراءة و الكتابة

التقدير الوطني	تقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
84.99	87.2	الأردن
80.17	74.8	الإمارات
85.91	86.2	البحرين
74.70	73.4	السعودية
54.84	53.3	السودان

سوريا	71.6	74.16
العراق	58	72.05
عمان	67.1	69.54
فلسطين		88.38
قطر	80	84.75
الكويت	80.4	78.54
لبنان		
ليبيا	76.5	80.40
مصر	52.7	60.64
المغرب		
اليمن	42.5	44.02

١,٣ خصائص الفقراء

لا تتوقف المظاهر الأساسية للفقير على انخفاض الدخل ولكنها تشمل أيضا انخفاض مستوى التعليم، إرتفاع نسبة من هم خارج قوة العمل، العمل في المهن الهامشية و تردى الظروف السكنية. وينطبق ذلك على الذكور و الإناث على السواء ولكن وضع الإناث الفقيرات أكثر سوءا من فقراء الذكور. فمعظم الفقراء من الأميين. يشترك معظم الفقراء في العديد من الخصائص المتعلقة بحالة العمل ولكن قد تختلف هذه الخصائص وفقا للنوع. فتوجد أكبر نسبة من الفقراء بين الأفراد خارج قوة العمل أو خارج القوة البشرية، وإن كانت هذه النسبة لا تختلف بين الذكور و الإناث. وتشير بعض الدراسات إلى اعتماد الإناث الفقيرات على المعاشات و التحويلات كمصدر أساسي لدخلهن. وأن نسبة المتعطلون بين الفقراء تعد نسبة ضئيلة للغاية مما يدل على أن الفقراء لا يستطيعون أن يبقوا متعطلين و يضطرون إلى قبول ما يعرض عليهم من فرص للعمل حتى لو كانت بمعدل أجر منخفض أو بشروط مجحفة، ويدل ذلك على أن مشكلة الفقراء هي العمل بشروط صعبة و ليس التعطل. وأن أعلى نسبة من الفقراء توجد بين العاملين الزراعيين أو الصناعيين أو من و بين ذوات المهن غير المصنفة. و كما سبق القول فإن معظم هذه الأعمال هي أعمال هامشية لا تتطلب أي نوع من المهارة أو الخبرة. ويرتبط عادة الفقر بتردى الظروف السكنية للفقراء، تنخفض نسبة إقتناء الفقراء للسكن المعمر و كذلك ترتفع بينهم نسبة الإعالة و عمالة الأطفال. إن هذه المعطيات تؤكد أهمية التعليم و التشغيل في رفع قدرات الإناث الفقيرات وفي إدماجهم الاجتماعي كما تبرز قيمة التغطية الاجتماعية لدى الإناث كأداة وقائية ضد الفقر من ناحية وتؤكد المردود الإيجابي لتحسن ظروف العيش و للتنظيم العائلي على أوضاع الفقراء وخاصة الإناث من ناحية أخرى.

و نظرا لإرتباط الفقر ببعض المؤشرات الأخرى التي توضح صورة الفقر بطريقة أكثر شمول فقد رأينا أنه لا بد من استعراض الملامح الرئيسية لبعض هذه المؤشرات و توضيح أوجه التفاوت بين الذكور و الإناث.

٢,٣ بعض المؤشرات المرتبطة بالفقر في المنطقة العربية

حرصت الدول العربية على سد الفجوة النوعية بين الرجال و النساء و ذلك بإعطاء مكانة هامة للإرتقاء بأوضاع المرأة و النهوض بأحوالها الإقتصادية و الاجتماعية من خلال خلق وعى اجتماعي بأهمية مشاركة المرأة مشاركة إيجابية في عملية التنمية الوطنية و رفع وعى المرأة نفسها بأهمية دورها. كما تنص دساتير معظم الدول العربية على المساواة في الحقوق و الواجبات العامة دون التمييز بينهم على أساس العنصر أو الجنس أو الدين. فعلى الرغم من إرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية مقارنة بالدول النامية ككل (٤١٤٠ دولار مقابل ٣٢٧٠ دولار) وكذلك إرتفاع قيمة المؤشرات الصحية عموما، إلا أن مؤشرات التعليم تعد منخفضة بشكل يثير القلق في عالم أصبحت المعرفة و التكنولوجيا هي المعيار بين من يمتلك أسباب القوة و من لا يمتلكها. فمعدل الأمية يصل إلى ٥٩,٧% في مجموعة الدول العربية بينما الرقم السائد في الدول النامية ككل هو ٢٢,٣%. وحتى على المستوى القطري، ينخفض معدل الأمية بكل من الجزائر و مصر و المغرب و عمان و السودان و تونس و اليمن عن المستوى المتوسط. و مما هو جدير بالذكر، أن هذه الدول ذات دخل منخفض. ولكن لا يجب أن نقفز إلى نتيجة أن هذا هو السبب، إذ أن مقارنة حالة الأردن و عمان تشير إلى أن الناتج المحلي في عمان يصل إلى ثلاثة أضعاف الناتج في الأردن، إلا أن معدل الأمية في الأردن أعلى من عمان ب ١٩,٨ نقاط مئوية و نسبة الاستيعاب أعلى ب ١١ نقطة مئوية.

وكما أن الرقم التجميعي للدول العربية لا يعكس التفاوت بين الدول، فهو لا يعكس أيضا التفاوت بين الإناث و الذكور. وبالنظر إلى ما تشير إليه الإحصاءات، تبدو الفجوة بين النساء و الرجال أعمق في منطقتنا العربية عما هو سائد في المناطق الأخرى من العالم النامي.

أن الدلائل و المؤشرات الأخرى المرتبطة بالفقر - مثل معدل الأمية و نسبة المساهمة في قوة العمل- تشير إلى عمق الفجوة النوعية في معظم الدول العربية. فباستثناء قطر و الإمارات، نجد أن معدل الأمية بين الإناث أعلى منة بين الذكور و يشكل معدل القراءة و الكتابة للإناث أقل من ثلثي المعدل السائد بين الذكور في مصر و المغرب و السودان و سوريا و تونس و اليمن. ولكن هذه الفجوة تضيق إلى حد كبير إذا ما نظرنا إلى نسبة القيد في المراحل الابتدائية و الثانوية و الجامعية. فتصل نسبة القيد للإناث إلى أكثر من ٧٥% من نسبة القيد الخاصة بالذكور وذلك في جميع الدول العربية ما عدا اليمن. وهذه النسبة أعلى للإناث في البحرين و الكويت و لبنان و ليبيا و قطر و الإمارات. و جدير بالذكر، أن نسبة القيد بالمدارس تعكس - إلى حد بعيد- الجهود المبذولة في الأجل القصير و المتوسط للنهوض بالتعليم، بعكس معدل القراءة و الكتابة الذي لا يستجيب بسرعة للتغير للتحسن في مستوى الخدمات التعليمية المقدمة فهو يتطلب وقتا طويلا حتى يبدأ في التحسن. و على ذلك فإن التحسن في الفجوة النوعية لنسبة القيد بالمدارس إنما تدل على الجهود التي بذلتها الدول العربية جميعها لتقليل التمييز بين الذكور و الإناث من ناحية الخدمات التعليمية المقدمة. و جدير بالذكر أن نسبة القيد للإناث تصل إلى ٨٣,٨% من نسبة القيد للذكور في البلاد العربية مجتمعة، بينما تصل إلى ٨٧,٣% في جميع البلاد النامية مما يشير إلى تمييزا أكبر بين الإناث و الذكور في البلدان العربية عنة في الدول النامية ككل. وبناءا عليه ينبغي على الدول العربية بذل مزيد من الجهد لتقليص الفجوة النوعية في مجال التعليم. ولعل المثير للقلق هو الفجوة بين نصيب الإناث و الذكور من الناتج المحلي الإجمالي و هو الذي يعكس - إلى حد بعيد- حالة الفقر و هشاشة الوضع الاقتصادي الذي تعيشه المرأة. فبينما يمثل نصيب الإناث من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٠% من نصيب الذكور في جميع الدول النامية، إلا أن النسبة المرافدة في المنطقة العربية تصل إلى ٢٩% فقط. و يتضح عمق هذه الفجوة إذا ما نظرنا إلى الأقطار العربية كل على حده. إذ يمثل نصيب الإناث من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٩,٣% من نصيب الذكور في المغرب و تليها الكويت (٣٦,٦%) فمصر (٣٥,٣%)، بينما يشكل نصيب الإناث من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب الذكور نسبة منخفضة جدا في بلدان أخرى مثل عمان ١٦,١٦% و السعودية ١٦,٥%. أما من جهة مساهمة النساء في قوة العمل كأحد مظاهر الفقر، فنجد أن معدل النساء النشيطات إقتصاديا يصل في البلاد العربية ككل إلى ٣٠,٨% وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل السائد في الدول النامية مجتمعة و الذي يصل إلى ٥٥,٦%. وهو يصل إلى ٤٠,٢% في الكويت و ٣٦% في تونس و يتدنى إلى قيمة منخفضة في ليبيا (١٣%) و عمان (١٨%). و جدير بالذكر أنه مقارنة بالرجال، فإن معدل النشاط الاقتصادي للإناث يصل إلى ٣٨,٩% من المعدل السائد بين الرجال وذلك للدول العربية مجتمعة، مما يدل على ارتفاع الفجوة بين الوضع الاقتصادي بين المرأة و الرجل خاصة إذا ما علمنا أن معدل النشاط الاقتصادي للإناث يبلغ ٦٦,١% من معدل النشاط الاقتصادي للذكور في جميع الدول النامية. و تعد أقل فجوة بين معدل النشاط الاقتصادي للإناث و للذكور في المغرب فالكويت و تونس و مصر، و أكبر فجوة توجد في عمان و العراق و السعودية. و جدير بالذكر أنه حدث تقدم ملحوظ في معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل في الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٧، فقد ارتفعت معدلات المشاركة في الدول العربية ككل بنسبة ١١,٧% هذا بينما كان الرقم المناظر لجميع الدول النامية هو ٢,٣% فقط.

و لعل من المفيد أيضا النظر إلى الإنفاق على الخدمات العامة و الدعم كمؤشر تقريبي لمدى توافر الخدمات العامة و أنظمة الضمان الاجتماعي. وهو يعد أيضا مؤشر لمدى التزام الدولة بمساعدة محدودي الدخل. يصل الاستهلاك الحكومي في السعودية إلى ٣٠% تليها الكويت (٢٨%) و الأردن ٢٥%، و ينخفض هذا الاستهلاك إلى حوالي ١٢% في سوريا و ١٠% في مصر. هذا و لا يزيد الإنفاق على التعليم العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن حوالي ٧% في جميع الدول العربية بل أن الأردن و الكويت و السعودية هي فقط التي يزيد الإنفاق فيها على التعليم عن ٥% من الناتج المحلي الإجمالي. أما من ناحية الدعم كنسبة من الإنفاق العام فنجد أن جميع الدول قد انخفض فيها الدعم في عام ١٩٩٧ عن المستوى السائد في عام ١٩٩٠ ما عدا المغرب و اليمن. و يصل الدعم، في عام ١٩٩٧، إلى أكبر نسبة من الإنفاق العام في اليمن (٣٥%) و سوريا (٢٩%) و الجزائر (٢٦%)، ولكن بلاد أخرى مثل المغرب و مصر و تونس و الأردن تمثل نسبة الدعم بها إلى أقل من ١٥%. و جدير بالذكر أن هذه البلاد هي التي طبقت برنامج الإصلاح الاقتصادي التابع للبنك الدولي و الذي يتضمن تخفيض الدعم السلعي المتاح لجميع الأفراد و اتجهت إلى الدعم الذي يستهدف الطبقات الفقيرة فقط، كوسيلة لخفض الإنفاق العام و تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة.

جدول ٥ مؤشرات التنمية البشرية حسب النوع

	دليل التنمية البشري حسب النوع الاجتماعي	توقع الحياة	عدم الأمية	نسبة القيد		الناتج المحلي للفرد	
				الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الأردن		71.8	59.1	82.6	94.2		
الإمارات	0.793	76.7	74.1	77.1	73.4	5398	24758
البحرين	0.803	75.5	71.3	81.2	90.2	4799	19355
تونس	0.688	71	68.6	57.9	97.4	2772	7982
الجزائر	0.661	70.6	67.7	54.3	76.5	2051	7467
السعودية	0.715	73.7	70.2	64.4	82.8	2663	16179
السودان	0.453	56.8	54	43.4	68	645	2139
سوريا	0.636	71.5	66.9	58.1	87.2	1218	4530
العراق	0.548	65.3	62.3	43.2	63.9	966	5352
عمان	0.697	73.5	69.1	57.5	78	2651	16404
قطر	0.807	75.6	70.2	81.7	79.8	6624	28508
الكويت	0.827	78.4	74.3	78.5	83.7	13347	36466
لبنان	0.718	71.9	68.3	79.1	91.5	1985	6777
ليبيا	0.738	72.4	68.5	65.4	89.6	2452	10634
مصر	0.604	68.3	65.1	41.8	65.5	1576	4463
المغرب	0.57	68.9	65.2	34	60.3	1865	4743
اليمن	0.389	58.9	57.9	22.7	65.7	311	1122
الدول العربية	0.612	67.5	64.6	57.3	71.5	1837	6341
الدول النامية	0.634	66.4	63.2	64.5	80.3	2169	4334

المصدر : تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠

جدول (٦) نسبة الفقراء

الفقراء حسب	الفقر البشري	الفقر حسب	الفقر الوطني
الأردن	8.8	7.4	15
الإمارات	17.9		
البحرين	9.6		
تونس	21.9	1.3	19.9
الجزائر	24.8	15.1	22.6
السعودية			
السودان	35.5		
سوريا	19.3		
العراق	32.9		
عمان	22.7		
قطر	13.7		
الكويت			25.5
لبنان	10.8		
ليبيا	15.3		
مصر	32.3	3.1	22.9
المغرب	38.4	7.5	26
اليمن	49.4	5.1	19.1

٣,٣ طرق قياس الفقر في بعض بلدان الإسكوا

ترتيب الدول وفقا للترتيب الأبجدي

الأردن

هناك العديد من الدراسات حول ظاهرة الفقر في الأردن خلال السنوات العشر الماضية سواء من قبل جهات رسمية محلية أو دولية. وتعتمد هذه الدراسات على دراسة نفقات و دخل الأسرة التي قامت بها دائرة الإحصاء العامة عام ١٩٨٧. وقد تم تقدير خط الفقر المدقع الذي يقدر الدخل اللازم لسد الاحتياجات الأساسية الغذائية و التي تعتمد على تقدير قيمة سلة الغذاء التي يحددها علماء التغذية. أما خط الفقر المطلق فقد اعتمد على إضافة الحد الأدنى من الإنفاق الغير غذائي الضروري و الذي يتفق مع نمط المعيشة و التقاليد الأردنية. و قد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر المدقع بلغت ١,٥% مقابل ١٨,٧% دون خط الفقر المطلق، حسين يحيى و آخرين ٢٠٠١. هذا و قد تم تحديث هذه التقديرات لتقدير الفقر عام ١٩٩٢ و بها فدرت نسبة الفقراء ب ٥,٣% و ١٨,٣% للفقر المدقع و المطلق.

أما دراسة البنك الدولي لعام ١٩٩٤ فقد اعتمدت على بيانات الإنفاق و ليس الدخل في تقدير خطي الفقر المدقع و العام للفرد لعام ١٩٩١ و ١٩٩٢.

و من أحدث الدراسات المنشورة و الخاصة بالفقر و الذي اعتمد على بيانات نفقات و دخل الأسرة في المملكة لعام ١٩٩٧ هي دراسة حسين يحيى و آخرين ٢٠٠١ و التي استخدمت أيضا الدخل السنوي للأسرة كمؤشر للرفاهة و بلغت نسبة الأسر الفقيرة في الأردن ٢٠%.

جدول ٧ تقديرات لخطوط الفقر و نسبة الفقراء في الأردن

المؤشر المستخدم	مصدر البيانات	خط الفقر		نسبة الفقراء	
		المدقع	المطلق	المدقع	المطلق
الصفور، ١٩٨٩	الدخل الشهري للأسرة	٤٠,٥ دينار	٨٩ دينار	١,٥%	١٨,٧%
الصفور، ١٩٩٣	الدخل الشهري للأسرة	٦١ دينار	١١٩ دينار	٥,٣%	١٨,٣%
البنك الدولي	الإنفاق	١٠٢,١	١٣٧,٤	٨,٧%	١٩,٨%

١٩٩٤	السني للفرد	و دخل الأسرة لعام ١٩٨٧	دينار	دينار		
حسين يحيى ٢٠٠١	الدخل السنوي للأسرة	بيانات نفقات و دخل الأسرة لعام ١٩٩٧	٢٥١١ دينار	١٧٦٥ دينار	١١%	٢٠%

تتصف الأسر الفقيرة بالآتي: تدنى المستوى التعليمي وارتفاع معدلات الأمية في الأسر الفقيرة خاصة في صفوف الإناث، تدنى معدل مشاركة النساء من الأسر الفقيرة في العمل وغياب مصادر الدخل، حجم أسرة المرأة الفقيرة أكبر من حجم أسرة المرأة غير الفقيرة، فإن ٧٠% من الأسر الفقيرة يزيد عدد أفرادها عن ٧ مقابل ٣٣% فقط من الأسر غير الفقيرة، كما تتميز المرأة الفقيرة بأنها وبشكل عام تتجرب أعداداً أكبر من الأطفال مقارنة بالمرأة غير الفقيرة و ينعكس معدل الإنجاب هذا على التركيب العمري للأسرة، فبينما تبلغ نسبة من هم دون عمر ١٥ سنة ٥١% من أفراد الأسر الفقيرة، فإنها تبلغ ٤٠% للأسر غير الفقيرة، وهذا و تصل نسبة الإعاقات في الأسر الفقيرة إلى حوالي ضعف نسبتها في الأسر غير الفقيرة كما يصل معدل البطالة بين النساء من الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً إلى ٥٧,٩%، أما بالنسبة للنساء من الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً فإن معدل البطالة بينما يصل إلى ٥٨,٨%، مقارنة مع معدل ٣١,٥% للإناث من الأسر غير الفقيرة، وأخيراً يتفاوت متوسط الدخل الشهري من ٩٣ دينار للأسر الفقيرة مقارنة بحوالي ٤٠٧ دينار للأسر غير الفقيرة.

العراق

يكاد يكون المؤشر الوحيد عن الفقر في العراق الذي يجد طريقه للنشر ضمن الإحصاءات الدولية حالياً هو نسبة الفقر في الريف حوالي سنة ١٩٨٨ وهي النسبة التي قدرها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبالغة ٣٠% وقد وضعت تلك النسبة باعتبارها تقديراً أولياً وليست هناك معلومات تفصيلية عن الأسس والبيانات التي استخدمت في تحديدها، باقر ١٩٩٥. ولكن تلقى النظرة العامة على الوضع الحالي في العراق على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بها و بالتالي على الفقر بمعناه الشامل.

أ - في المجال الاقتصادي :

بالرغم من الظروف السلبية التي رافقت الحرب العراقية الإيرانية أو تمخضت عنها، وانعكاساتها على الاقتصاد، فإن المواطن العراقي ظل يعيش بمستوى جيد، من حيث الدخل، وحجم وكفاءة الخدمات المتاحة له مجاناً وبأسعار رمزية، لقد كانت الأسرة العراقية تتفق ٥٠% من دخلها على المواد الغذائية في عام ١٩٨٨ و تضطر الآن الأسرة لإنفاق ٨٠% من دخلها إلى تغذية لا تؤمن الحد الأدنى من السرعات الحرارية مما يعنى في الوقت نفسه اضطرابها للتنازل عن كثير من متطلبات الحياة وبالتالي زيادة الإصابة بأمراض سوء التغذية من جانب آخر فإن هذه الآثار الاقتصادية التي كانت واضحة بشكل عام على المجتمع ككل انعكست بشكل خاص على النساء في مجالات التشغيل مما أدت إلى نقص في الموارد وبالتالي انخفاض القدرة الاقتصادية لهن مما أدى إلى زيادة المعاناة الاقتصادية للمرأة مما يضطرهن إلى العمل في ظل ظروف صعبة وبأجور زهيدة كذلك عدم تمكن المنشآت من استثمار نسبة عالية من طاقاتها الإنتاجية أدى إلى توقف نسبة كبيرة منها وانخفاض عدد العاملين ومنها النساء، فقد انخفضت نسبة النساء النشاطات اقتصادياً من ١٧,٤% من حجم قوة العمل لسنة ١٩٧٧ لتصل إلى نسبة متدنية جداً في الأعوام الحالية.

ب- في المجال الصحي :

أكد تقرير منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٠ بأن العراق من بين الدول التي توفر مستوى متميز من الرعاية الصحية. بما في ذلك رعاية الأمومة والطفولة، حيث ارتفعت الخدمات الطبية العلاجية والوقائية إلى مستوى القضاء على الكثير من الأوبئة والأمراض الانتقالية وكانت آثارها واضحة المعالم في خفض معدلات الوفيات بشكل عام وفيات الأمهات والأطفال بشكل خاص، حيث انخفض معدل وفيات الرضع عام ١٩٩٠ إلى (٢٥) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة حية وإلى (٥٢) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة حية فيما يتعلق بالأطفال ما دون سن الخامسة وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى (١١٧) وفاة لكل (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ولادة حية. إلا أن استمرار الحصار المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ ولحد الآن ترك آثاره الثقيلة على عموم المواطنين ومن ضمنهم النساء بشكل عام والنساء في سن الإنجاب بشكل خاص حيث أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٠٨) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة حية ومعدل وفيات الأطفال دون - الخامسة من العمر إلى (١٢) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة حية ومعدل وفيات الأمهات إلى (٢٩٤) وفاة لكل (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ولادة حية.

وعلى الرغم من الجهود المكثفة مع المنظمات الجماهيرية والدولية إلا أن حجم الدعم المقدم من تلك المنظمات الدولية لا يكاد يسد حجم الخدمات الواجب تقديمها للأهالي ولا تتيح إمكانية مواكبة التطورات العالمية في مجال الصحة الإنجابية والأمومة الآمنة وتأمين الغذاء والدواء. ومن جهة أخرى فإن التلوث الذي نجم عن إلقاء متفجرات تعادل حوالي سبعة من القنابل التي أُلقيت في هيروشيما وبمعدل خمسة كيلوجرامات من المتفجرات لكل فرد من السكان قد ألحق أضراراً بالغة بالبيئة العراقية ، والأفدح من ذلك استخدام القنابل المضادة للدروع التي تحتوي على مادة اليورانيوم المستنفذ والسموم الناتجة من أصل بيولوجي والتي أدت إلى إصابات كثيرة بأمراض السرطان والأورام الخبيثة والتشوهات الخلقية في الولادات إضافة إلى أعداد كبيرة من الأطفال الذين يولدون أموات.

ج - في المجال التربوي :

أثر الحصار على كل القطاعات التربوية والتعليمية . فقد تعرضت المؤسسات التربوية إلى أضرار كبيرة شملت المباني والأثاث واللوازم المدرسية والوسائل التعليمية والكتب المدرسية ، كما شهد قطاع التربية ازدياد ظاهرة التسرب من المدارس بشكل واضح نتيجة الحصار لأسباب عديدة منها ارتفاع تكاليف النقل وانعدام التغذية المدرسية وقلة الوسائل التعليمية وقيام التلاميذ بالعمل في المهن الحرة لمساعدة أولياء أمورهم.

فلسطين

استأثرت محاصرة ظاهرة انتشار الفقر الفلسطيني باهتمام محلي ودولي نظراً لخطورة تأثيراته على تطورات العملية السياسية الجارية. فقد وجهت الدول المانحة جزءاً أساسياً من مساعداتها لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية الصحية والتعليمية، وتمويل مشاريع تنعكس بشكل مباشر وملحوس على مستويات المعيشة للحد من تراجعها المتسارع مثل دعم رواتب موظفي السلطة الوطنية أو عبر برامج التشغيل الطارئ، أو عبر البرامج الإغاثية.

يشير تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر في فلسطين إلى انتشار الفقر في الأراضي الفلسطينية حيث تصل نسبته إلى ٢٣% عام ١٩٩٧، ويصل إلى ٢٥% دون حساب القدس، وأن أكثر من ٣٨% من أسر قطاع غزة تعيش حالة الفقر. كما يشير التقرير إلى أن أسرتين من كل ثلاثة أسر فقيرة في قطاع غزة تعاني من فقر مدقع، أي أنها غير قادرة على توفير المتطلبات الأساسية من طعام وملبس ومسكن، مقابل أسرة من أسرتين في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى وجود تباينات واضحة في معدلات الفقر بين المحافظات المختلفة حيث أنها ترتفع كلما اتجهنا نحو الجنوب سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. كما برزت تباينات واضحة بين القرى والمدن والمخيمات بما يخص توزيع الفقراء حيث أن النسبة الأعلى هي في القرى ٤٣% منهم، يليها المدن ٣٣%، ثم المخيمات ٢٥%.

٢ خطوط الفقر

اعتمد الفريق الوطني لمكافحة الفقر مفهوم الاحتياجات الأساسية لأسرة المكونة من ستة أفراد (زوجين وأربعة أطفال) في تحديد خطوط الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث اقتصر خط الفقر المدقع أو الفقر الشديد على سد الاحتياجات الأساسية من مأكلاً وملبس ومسكن، بينما أضاف خط الفقر العادي لهذه الاحتياجات التعليم والرعاية الصحية والمواصلات والنقل والأثاث والمفروشات وغير ذلك من احتياجات المنزل^١. وقد اعتمد جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني الآلية ذاتها لتحديد خطوط الفقر لعام ١٩٩٨، وذلك اعتماداً على نتائج المسح النهائية لإنفاق واستهلاك الأسرة. بناء عليه فقد بلغ خط الفقر ١٤٦٠ شيكل^٢، بينما بلغ خط الفقر المدقع ١١٩٥ شيكل، ويبلغ خط الفقر للأسرة المكونة من الزوجين وسبعة أطفال (تسعة أفراد) ١٩٦٢ شيكل و ١٦١٠ شيكل على التوالي خلال العام ١٩٩٨. ارتفع هذا الرقم عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٢٢ شيكل لأسرة مكونة من زوجين وأربعة أطفال.

خصائص الفقراء

قد أظهرت نتائج التقرير الوطني لمكافحة الفقر على وجود علاقة بين المستوى التعليمي ومستوى المعيشة والدخل، حيث يرتفع معدل الدخل حسب المستوى التعليمي، كما تنقص ساعات العمل كلما ازداد المستوى

^١ نسخة أساسية فلسطينية، فلسطين تقرير الفقر ١٩٩٨، الفريق الوطني لمكافحة الفقر.

^٢ دولار يعادل ٤ شيكل تقريباً.

^٣ جهاز الإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠: ١٢.

التعليمي باستثناء أصحاب الشهادات العليا العاملين في مؤسسات توظف مائة عامل فما فوق^١. وعليه فإن الفقر أعلى بكثير بين أولئك الذين أتموا أقل من المستوى الابتدائي ٣٢% منه بين الذين أتموا المرحلة الابتدائية ٢٣% أو من أتموا المرحلة الإعدادية ٢٠%، أو بين من أنهوا سنتين دراسيتين في معهد تعليم عالي ١٢% أمن أنهوا الدرجة الجامعية الأولى ٨%، علماً بأن نسبة الفقراء بين حملة الشهادات العلمية تعتبر عالية من منظور عالمي.

وقد بلغ استهلاك الفقير ثلث استهلاك غير الفقير، كما وينفق الفقير ٥٠% من إنفاقه على الطعام في حين شكلت هذه النسبة عند غير الفقراء ٣٨% من حجم استهلاك الفرد منهم. هذا وبلغ ما ينفقه الفقير على الكساء ربع ما ينفقه غير الفقير، كما وأن إنفاق غير الفقراء على الرعاية الصحية هي أربعة أضعاف حصة إنفاق غير الفقير.

النساء اللواتي يرأسن أسرهن هن الأكثر فقراً

كما ذكرنا سابقاً فإن ٩% من الأسر الفلسطينية ترأسها نساء، وهن في الغالب من الأرامل والمطلقات، وبلغت نسبة من هن فوق ٥٥ سنة (٦٣،٤%)، وبلغت نسبتهن ضمن فئة العمر ٤٩ - ٥٤ سنة (١١،١%) وأن ٢٥،٥% هن في سن أقل من ٤٩ سنة. تشير سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن ٥٥،٥% من الأسر المتلقية للمساعدات هن أسر تدير شؤونها النساء^٢، هذا بدون الأسر المسجلة ضمن بنود أخرى تعتمد الوزارة في مجال التأمين الصحي أو دفع مساعدات نقدية غير ثابتة. وقد شكلت النساء المطلقات والأرامل واللواتي غاب أزواجهن عنهن ثلث الحالات التي تلقت المساعدات، وتشكل الأرامل النسبة الساحقة منهن. هذا وقد اعتبر وجود أطفال أيتام لدى المرأة سبباً لتقديم المساعدة، في حين أن النساء المطلقات والعازبات أقل حظاً في الحصول على مثل هذه المساعدات، علماً بأن المطلقات يعانين بشكل أكبر من الاستبعاد الاجتماعي. إن استبعاد النساء عن سوق العمل وعدم تقديم التدريب والتأهيل اللازم لهن تحت شعار نقل الأعباء المنزلية يجعلهن باستمرار بحاجة إلى تقديم الدعم المادي لهن سواء من المؤسسات الرسمية أو من الأقارب أو من المؤسسات الخيرية.

هذا وقد تم تشكيل فريق وطني لمكافحة الفقر في فلسطين^٣ وصدر عنه تقريراً مفصلاً عن الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العامين ١٩٩٦، ١٩٩٧. كما صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريراً إحصائياً حول الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام ١٩٩٨ وذلك بالاعتماد على النتائج النهائية لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة الذي استمر حتى نهاية العام ١٩٩٨.

حالة البطالة المزمنة

يعتبر العمل المأجور سواء كموظفين في السلطة أو في منشأة صناعية أو في إسرائيل المصدر الوحيد أو الرئيسي لغالبية السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه فإن فقدان الفرد لفرصة عمله هو فقدان لمصدر الدخل. وعليه فإن البطالة سواء كانت دائمة أو مؤقتة هي أحد أهم الأسباب لانتشار ظاهرة الفقر. وقد تفاقم البطالة في الأراضي الفلسطينية بعد حرب الخليج وازدادت بشكل ملحوظ بعد أن بدأت إسرائيل بإغلاق سوق عملها في وجه العمال الفلسطينيين واعتمادها على العمالة الوافدة. وتشير التقارير الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي^٤ إلى أن النشيطين اقتصادياً ١٥ سنة فما فوق ما نسبته ٦٦،٩% من مجموع السكان ضمن فئة العمر هذه وهي أعلى في الضفة الغربية ٦٨،١% عنها في قطاع غزة ٦٣،٧%. وهذا يعني أن ما نسبته ٢٦،٣% عاطلون عن العمل.

هذا وقد ارتفع عدد الذين لا يعملون أو يبحثون عن عمل من ١٧٠ ألف في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٣١٦ ألف خلال الربع الرابع من العام، أي بزيادة مقدارها ٣٩،٧% من قوة العمل في هذه الفترة.

نسبة إعالة عالية

بناءً على المسح العام الذي أجراه جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن مجموع السكان المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف ديسمبر ١٩٩٧ هو (٢،٨٩٥،٦٨٣) فرداً، ويقدر عدد السكان حتى منتصف عام ٢٠٠١ بـ ٣،١٥٠،٠٥٦ فرداً. وأن نسبة الذكور إلى الإناث هي ١٠٣،٢ : ١٠٠. ويشكل سكان الضفة الغربية ما نسبته (٦٢%) وفي قطاع غزة ما نسبته (٣٨%). وتتراوح أعمار ٤٩،٤% من السكان الفلسطينيين ما بين ١٥-٦٤ سنة، بينما تقل أعمار ٤٧% منهم عن ١٥ سنة. وأن متوسط حجم الأسرة قد بلغ ٦،٤ وهي في

^١ الإسكوا، هلال جميل، معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية، آب ١٩٩٦.

^٢ السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين - تقرير الفقر ١٩٩٨.

^٣ بتشكيل الفريق الوطني لمكافحة الفقر من ممثلين عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج دراسات المرأة /جامعة بيرزيت وبرنامج دراسات التنمية /جامعة بيرزيت.

^٤ السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية - التعداد العام للسكان والسكناء ١٩٩٧.

المخيمات ٦٠٦ عنها في الحضر ٦٠٤ عنها في الريف ٦٠٣، كما أنها أعلى في غزة ٦٠٩ عنها في الضفة الغربية ٦٠١. كما أن ٤١٠٤ من مواطني الأراضي الفلسطينية هم من اللاجئين أغلبهم يعيش في قطاع غزة ٦٥٠١ %.

إن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وارتفاع نسبة صغار السن تؤدي إلى ارتفاع في معدل الإعالة^١ حيث بلغ ٤٠٨ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ و ٦٠٧ في الربع الرابع من نفس العام، وهي نسبة الأعلى مقارنة ببلدان المنطقة.

حالة التعليم

يعاني التعليم في فلسطين من مشكلات عديدة من أبرزها النقص الحاد في أعداد المعلمين والفصول الدراسية والوسائل التعليمية لمختلف المراحل التعليمية، وتعاني المدارس القائمة من نقص حاد في الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، دورات مياه). كما يوجد ٩١ موقعا سكانيا يبلغ مجموع سكانها ٣١٧٨٠ نسمة لا يتوفر بها مدارس، مما يحرم مئات الأطفال من الالتحاق بالمدارس وبشكل خاص الإناث وذلك بسبب القيود المفروضة على حركتهن. وتؤثر الزيادة السكانية سلبا على نوعية التعليم، حيث أن الزيادة السريعة في أعداد المسجلين للصفوف الأولى يزيد من تعقيد المشكلة.

تبلغ نسبة الأمية للسكان الفلسطينيين ضمن فئة العمر عشر سنوات ما فوق ١١٠٦ %، وتبلغ ٦٠٧ % للذكور، ١٦٠٧ % للإناث. وتختلف نسبتها تبعا للجنس والعمر حيث ترتفع بين الذكور والإناث فوق سن ٥٥ سنة، وتنخفض في الأعمار دون ٣٤ عاما، وتظهر فجوة النوع بين الذكور والإناث بشكل ملحوظ في هذا المجال فوق سن ٣٥ عاما. في حين تتقارب نسبة التعليم بين الذكور والإناث وللأعمار دون ٣٤ عاما في مراحل التعليم الأساسية والثانوية، وتظهر فجوة النوع في التعليم المتوسط والعالي سواء بالنسبة لعدد الملتحقين والملتحات به ومجالات التعليم.

وقد أظهرت نتائج التقرير الوطني لمكافحة الفقر على وجود علاقة بين المستوى التعليمي ومستوى المعيشة والدخل، حيث يرتفع معدل الدخل حسب المستوى التعليمي، كما تقلص ساعات العمل كلما ازداد المستوى التعليمي باستثناء أصحاب الشهادات العليا العاملين في مؤسسات توظف مائة عامل فما فوق^٢. وعليه فإن الفقر أعلى بكثير بين أولئك الذين أتموا أقل من المستوى الابتدائي ٣٢ % منه بين الذين أتموا المرحلة الابتدائية ٢٣ % أو من أتموا المرحلة الإعدادية ٢٠ %، أو بين من أنهوا سنتين دراسيتين في معهد تعليم عالي ١٢ % أم أنهنو الدرجة الجامعية الأولى ٨ %، علما بأن نسبة الفقراء بين حملة الشهادات العلمية تعتبر عالية من منظور عالمي.

لبنان

الواقع الاجتماعي والصحي في لبنان .

تشير سلام الزين، ٢٠٠٠، إلى أن الوضع الاجتماعي العام في لبنان بمختلف مستوياته مازال يعيش ذبول الحرب الأهلية اللبنانية التي تواصلت طوال ٢٨ عاما إضافة إلى تأثيرات الاعتداءات الإسرائيلية التي تواصلت طوال ٢٥ عاما مما فاقم المشاكل الاجتماعية الناتجة عن هاتين الحربين وأبرزها :

- ١- آلاف حالات الإعاقة واليتم.
 - ٢- النزوح القسري الداخلي لحوالي ٨٠٠ ألف نسمة (ربع السكان تقريبا)
 - ٣- هجرة كثيفة نحو الخارج طالت ١٦ % من المقيمين .
 - ٤- تدهور الخدمات العامة.
 - ٥- معدل بطالة لا يقل عن ١٥ % من مجموع القوى العاملة وبالتالي تضخم قطاع الأعمال الهامشية (٢).
- أدى كل ذلك إلى تدهور جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية طوال تلك الفترة (٣) وتسبب في انهيار العامود الفقري للمجتمع اللبناني (الطبقة الوسطى) واتساع دائرة الفقر (٤) ولم يكن أمام اللبنانيين المعتادين على نمط استهلاكي عال ومستوى معيشي يميزه الرفاهة النسبي إلا أن يعدلوا من سلوكهم المعيشي على مختلف المستويات في ظل النسب التالية :
- ٢٨ % من اللبنانيين (مليون نسمة) يعيشون تحت خط الفقر المطلق و ٧٠٥ % تحت خط الفقر المدقع، مع العلم بأنه ليس هناك سياسة اجتماعية بالمعنى الفعلي، أي سياسة محددة الأهداف والوسائل لمعالجة مشاكل الإفقار المتزايد والبطالة والاندماج الاجتماعي، وحل المشكلة الاجتماعية في لبنان لن يكون سوى نتيجة تلقائية للحل الاقتصادي.

معدل عدد أفراد دة الذي على الفرد العامل أن يعيلهم من أفراد اجمع.

^٢ واسكن . هـل حين، معاد الفقر في الأراضي الفلسطينية، آب ١٩٩٦.

خارطة أحوال المعيشة في لبنان

و تعد دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان من أحدث الدراسات التي تصف مستويات المعيشة في لبنان بأبعادها المختلفة. وهي مشروع مشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و تعتمد هذه الدراسة على نتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان و المساكن الذي نفذته وزارة الشؤون الاجتماعية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مارس ١٩٩٤ حتى سبتمبر ١٩٩٦). تم تحديد أربعة مكونات رئيسية ذات الصلة بقياس مستوى المعيشة (المسكن و المياه و الصرف الصحي، و التعليم و أخيراً الدخل. و تم اختيار أحد عشر مؤشراً لقياس هذه المكونات. و تحصل كل أسرة على درجة تمثل حالة الإشباع للحاجات الأساسية لكل مؤشر. ثم تم تصنيف الأسر إلى خمس فئات حسب درجة إشباع الحاجات الأساسية مجعاً. و لقد استخلصت الدراسة إلى أن ٣٢,١% من الأسر المقيمة في لبنان ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية. و تمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٤١,٦% من الأسر أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤% من الأسر.

و تشكل هذه الدراسة محاولة لقياس مستوى المعيشة بمختلف أبعادها. و لكن يعاب عليها خضوعها للحكم الشخصي خاصة عند تحديد المؤشرات اللازمة لقياس المكونات الأساسية و كذلك عند تحديد درجات للإشباع لكل مؤشر. و هذا الأسلوب وإن كان يصلح لقياس مستوى المعيشة النسبي بين المناطق المختلف و أو بين الفئات المختلفة في لبنان إلا أنه لا يصلح للمقارنات عبر الزمن أو بين البلدان المختلفة.

و جدير بالذكر أن هناك محاولات مماثلة كثيرة نذكر منها دراسة هناء خير الدين و آخرين عام ١٩٩٨ لتكوين مقياس للحرمان في مصر. و محاولة باقر ١٩٩٦ لقياس مستوى المعيشة لإحدى الإسكوا عن طريق مؤشراً تمثل ثلاثة جوانب اقتصادية وهي: الإنفاق الاستهلاكي و التغذية و ملكية السلع المعمرة و ثلاثة جوانب اجتماعية وهي: التعليم و السكن و الخدمات و قد حد تلك الجوانب و ما تمثلها من المؤشرات على أساس ما هو متاح من بيانات لمسجلين من مسوحات الأسرة في الدولة المعنية و تم استخلاص مقياس لكل جانب من الجوانب الستة و لكل من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية و لمستوى المعيشة ككل باستخدام طريقة المركبات الرئيسية.

مصر

تستند قياسات الفقر المادي في مصر على مسوح الدخل و الإنفاق و الاستهلاك الذي يقوم به جهاز التعبئة العامة و الإحصاء. و حتى عام ٢٠٠٠ تم إجراء ستة مسوح من هذا النوع، أحدثها هما مسحي عام ١٩٩٥/٩٦ و ١٩٩٩/٩٦

٢٠٠٠ لا تعاني مصر من قلة قياسات الفقر بها. بل على العكس تتعدد التقديرات حتى عن نفس السنة و باستخدام نفس قاعة البيانات. و يرجع ذلك إلى الاختلاف في مؤشر مستوى المعيشة المستخدم و إلى طرق تقدير خط الفقر و إلى التعديلات المطلوبة للوصول إلى تقديرات فقر متسقة. و الجدول *** يستعرض بعض تقديرات الفقر في مصر. فبينما استخدمت كريم و كارديف الإنفاق السنوي للأسرة كمؤشر لمستوى المعيشة، نجد أن بقية التقديرات استخدمت الإنفاق السنوي للفرد. كما اعتمدت كريم و كارديف على تمط الغذاء المقترح و لكن الليثي استخدمت نمط الغذاء الفعلي لتقدير خط الفقر الغذائي. و كذلك استخدم كريم و كارديف أسلوب أورشانكي لتقدير خط الفقر الغير غذائي، أما الليثي فقد استخدمت الطريقة الايكونومترية في تقدير نسبة الإنفاق الغذائي. و أخيراً، فإن جميع التقديرات قد ميزت بين الحضر و الريف ما عدا الليثي ١٩٩٩ حيث ميزت كذلك بين المناطق.

جدول ٨ بعض المقاييس السابقة للفقر في مصر

المؤشر المستخدم	٨٢\١٩٨١	٩١\١٩٩٠	٩٦\١٩٩٥
الحضر			
البنك الدولي، ١٩٩١	الإنفاق السنوي للفرد	٢١	
كريم ١٩٩٤	الإنفاق السنوي للأسرة	٣٥,٩	
الليثي و عثمان، ١٩٩٧	الإنفاق السنوي للفرد	٣٩	٤٥
كارديف، ١٩٩٦	الإنفاق السنوي للأسرة	١٢,٦	٣٠,٨
الليثي و آخرين، ١٩٩٩	الإنفاق السنوي للفرد	٢٦,١	٢٩
الريف			
البنك الدولي، ١٩٩١	الإنفاق السنوي للفرد	25	
كريم ١٩٩٤	الإنفاق السنوي للأسرة	56.4	
الليثي و عثمان، ١٩٩٧	الإنفاق السنوي للفرد	26.9	50.9
كارديف، ١٩٩٦	الإنفاق السنوي للأسرة	32.2	55.2

الليثي و آخرين، ١٩٩٩	الإنفاق السنوي للفرد	16.6	34.1	29
-------------------------	----------------------	------	------	----

و قد أجريت حديثا دراسة لتقييم الفقر في مصر لعام ٢٠٠٠\١٩٩٩ ومقارنته لعام ١٩٩٥\٩٦. وتعتمد الدراسة على مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٠\١٩٩٩. وهي دراسة قام بها البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط وكانت كاتبة هذه الدراسة هي الباحثة الرئيسي لها. وباستخدام البيانات الخام، تم التمييز بين المناطق المختلفة عند تقدير خط الفقر و تم تقدير خطين للفقر أعلى و أدنى باستخدام الطريقة الموضحة في هذه الورقة. وبناء عليه فإن نسبة الفقراء باستخدام الخط الأدنى بلغ ١٦,٧% من السكان، بينما بلغت نسبة الفقراء عند استخدام الخط الأعلى ٤٢%. و ترتفع نسبة الفقراء في الريف عن الحضر و لكن التباين في مستويات الفقر بين المناطق أكثر وضوحا. إذ تصل أعلى نسبة للفقراء في ريف الوجه القبلي بينما تصل إلى أدنى قيمة لها في منطقة المحافظات الحضرية.

تشير الدراسة إلى تراجع مستويات الفقر في البلد ككل و لكن تزايدت مؤشرات الفقر في الوجه القبلي. أضف إلى ذلك ارتفاع معامل جيني من ٠,٣٥ إلى ٠,٣٨، ولكن زيادة متوسط إنفاق الفرد أدى إلى انخفاض في مقاييس الفقر.

نجد أن أكبر نسبة من الفقراء تجد بين الأميين سواء بالنسبة للذكور أو الإناث و في الحضر أو الريف (٤٣,٧% و ٣٦,٢% في الحضر و ٣٣,٧% و ٣١,٥% في الريف). كما أن الفقراء ممن لديهم تعليم أساسي أو دون ذلك يمثلون ٧٩% و ٨٤% من الفقراء الذكور و الإناث في الحضر على الترتيب، كذلك فإن أعلى نسبة من الفقراء توجد بين العاملين الزراعيين أو الصناعيين أو من و بين ذوات المهن غير المصنفة. و كما سبق القول فإن معظم هذه الأعمال هي أعمال هامشية لا تتطلب أي نوع من المهارة أو الخبرة. ويرتبط عادة الفقر بتردي الظروف السكنية للفقراء، فنسبة الفقراء الذين لا تتصل مساكنهم بمياه شرب نقية تصل إلى أكثر من ضعف النسبة الخاصة بغير الفقراء، وهذه النسبة أعلى بين النساء الفقيرات مقارنة بالرجال. و يرتفع احتمال الوقوع في دائرة الفقر للنساء المعيلات اللاتي لديهن أطفال. و يؤثر الفقر و النوع في معدلات الالتحاق لتصل إلى أدنى قيمة بين الفقراء البنات. و كما هو الحال دائما يعيش الفقراء في أسر أكبر حجما كما ترتفع بها بسبة الإعالة.

عند تقييم ما يعادل دولارين في اليوم ، مستخدمين نفس القوة الشرائية التي للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية (يصدر البنك الدولي سنويا أسعار الصرف المكافئة للقوة الشرائية للدولار في البلاد المختلفة بناءا علي سلة من السلع والخدمات الأساسية) و ذلك في كل من الحضر و الريف، وعند الأخذ في الاعتبار التفاوت في الأسعار بين الحضر و الريف فقد جدنا أن هذا الخط يعادل في مصر ما قيمته ١٤٦٠ جنيها للفرد في العام في الحضر و ١٠٥٨ جنيها للفرد في العام في الريف .

طبقا لبحث الدخل و الإنفاق و الاستهلاك عام ٢٠٠٠\١٩٩٩ ، بلغت نسبة الأسر التي يصل نصيب الفرد من الإنفاق بها إلي ما يساوي أو أقل من ١٤٦٠ جنيها في العام إلى ٢٠,٥٣% من إجمالي الأسر في الحضر. كما بلغت نسبة الأسر التي يصل نصيب الفرد بها إلي أقل من أو يساوي ١٠٥٨ جنيها في العام، ٢٣,١١% في الريف. و بمقارنة ما يحصل عليه الفرد من الاحتياجات الأساسية الغذائية عند مستويات الإنفاق السابق ذكرها (أي عند خط الفقر)، وجد أن ما يحصل عليه الفرد البالغ (أو ما يكافئه) في المتوسط في الأسر التي يبلغ نصيب الفرد من الإنفاق بها ما قيمته ١٤٦٠ جنيها- علي ٢٧٠٠ سعرا حراريا يوميا و ٥٨ جرام من البروتين بأنواعه المختلفة في الحضر كما يحصل الفرد البالغ (أو ما يكافئه) في المتوسط في الأسر التي يبلغ نصيب الفرد من الإنفاق ما قيمته ١٠٥٧ جنيها- علي ٢٧٧٩ سعرا حراريا يوميا و ٥٤ جرام من البروتين بأنواعه المختلفة في الريف و هذه المستويات من السعرات الحرارية و البروتين تتفق مع الحد الأدنى المسموح به وفقا لما قررته منظمة الصحة العالمية.

من هم الفقراء في مصر عام ٢٠٠٠\١٩٩٩	
من بين كل عشرة أفراد في مصر	و لكن من بين كل عشر فقراء في مصر
* يقيم ستة في الريف و ٤ في الوجه القبلي	* يقيم ٨ في الريف و ٧ في الوجه القبلي
* ٣ يعيشون في أسر لديها أكثر من ٣ أطفال	* ٥ يعيشون في أسر لديها أكثر من ٣ أطفال
* ٣ أميون و ٤ لديهم تعليم أساسي أو ثانوي	* ٥ أميون و ٤ لديهم تعليم أساسي أو ثانوي
* ٤ يعيشون في أسر عائلها أمي	* ٦ يعيشون في أسر عائلها أمي
* كل الأطفال في فئة العمر من ٦-١٥ يذهبون إلى المدرسة. و طفلان في العمر ١٦-١٩ لا يذهبوا	* هناك احتمال ألا يذهب واحد من الأطفال في سن ٦-١٥ إلى المدرسة. و ٦ أطفال في العمر ١٦-١٩ لا يذهبوا
* ٥ خارج قوة العمل	* ٥ خارج قوة العمل

* ممن يعملون، لا يتلقى واحد فقط أجر و ٣ يعملون لحسابهم و ٥ يتلقوا أجور و مرتبات	* ممن يعملون، ٢ لا يتلقوا أجر و ٤ يعملون لحسابهم و ٤ يتلقوا أجور و مرتبات
* ٣ يعملون بالحكومة أو القطاع العامة و ٧ في القطاع الخاص	* ١ يعمل بالحكومة أو القطاع العامة و ٩ في القطاع الخاص
* يعمل ٤ في الزراعة، ٢ في الخدمات ، و واحد في كل من التجارة و الصناعة و الإنشاءات	* يعمل ٦ في الزراعة، ١ في الخدمات ، و واحد في كل من التجارة و الصناعة و الإنشاءات
* يذهبون إلي عملهم سيرا، ٢ يستقلون حافلة عامة و واحد يقود سيارته	* ٧ يذهبون إلي عملهم سيرا، ٢ يستقلون حافلة عامة و لا يقود لأحد سيارته

دراسة تشخيص الفقر في مصر، البنك الدولي ٢٠٠٢.

اليمن

يتبنى تقرير حول الفقر في اليمن مفهوما للفقر يعتمد علي أن الفقر هو عدم القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية (المأكل و الملابس و المسكن). اعتمادا علي مؤشرات الدخل و الإنفاق و الاستهلاك. و يمكن تلخيص طرق تقدير خط الفقر كما يلي:

١- خط الفقر الأدنى (خط فقر الغذاء)

هذا الخط يمثل الفقر الحاد، وقد قدرت القيمة النقدية لهذا الخط بالحد الأدنى لتكلفة مجموعة السلع الغذائية الواردة في سلة الغذاء (السلة الغذائية التي تلبي الاحتياجات اللازمة للفرد من السلع و المواد الغذائية) و التي تم تحديثها من قبل مختصين في مجال التغذية وقد اعتمدت محتويات هذه السلة على حساب أو تقدير احتياجات الفرد من السعرات الحرارية من المواد الغذائية اللازمة للفرد بالطرق المتعارف عليها عالميا و الموصى بها في حالة التغذية في الدول النامية و التي يعتمدها خبراء التغذية و الموصى بتطبيقها من قبل منظمة الصحة العالمية. وقد بلغ متوسط السعرات الحرارية الموصى بتناول الفرد لها في اليمن حوالي ٢٣٠٦ سعر حراري/ يوم ، وقد حسبت قيمة أو تكلفة المواد الغذائية التي يمكن أن توفر للفرد هذه السعرات الحرارية في فترة تنفيذ المسح الوطني لظاهرة الفقر في (الربع الأخير من عام ١٩٩٩م) وعلى هذا الأساس فإن خط الفقر الأدنى (فقر الغذاء) قدر بحوالي ٢٣١٠ ريال شهريا للفرد الواحد من أفراد الأسرة، على المستوى الوطني في كل من الريف والحضر على حد سواء.

٢- خط الفقر الأعلى :

وهو خط يمثل (فقر الحاجات الأساسية) بالإضافة إلى الغذاء ، فقد تم احتسابه على أساس إضافة تكلفة بعض السلع والخدمات الأساسية والضرورية إلى تكلفة سلة الغذاء وقد شملت هذه الإضافات تكاليف الإنفاق على كل من الحاجات الأساسية كالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات بالإضافة إلى وقود الطهي باعتبار أن هذه الاحتياجات والسلع ضرورية للإنسان ، ولا يمكن الاستغناء عنها .

وقد تم استخدام بيانات الإنفاق الفعلي لاحتساب متوسطات الإنفاق لكل من هذه السلع والخدمات إضافة إلى متوسط الإنفاق على الطعام للأسر غير الفقيرة والقريبة من خط فقر الغذاء ، ومن ثم تم استخدام هذه المتوسطات وتم احتساب إجمالي الإنفاق على الغذاء والسلع والخدمات الأساسية لهذه الفئة من الأسر ثم حسبت نسبة ما يشكله الغذاء من إجمالي الإنفاق لهذه الأسر، وبعد ذلك تم استخدام هذه النسبة في تقدير خط الفقر الأعلى اعتمادا على خط الفقر الأدنى (فقر الغذاء).

جدول ٩ نسب الأسر الفقيرة وفجوة وحدة الفقر حسب محل الإقامة وفقا لخطى الفقر الأدنى والأعلى

	المؤشر	الحضر	الريف	الإجمالي
أولا : الأسر تحت خط الفقر الأدنى :				
١-	نسبة الأسر الفقيرة	١٢	٢٩	٢٧
٢-	فجوة الفقر (تحت خط الفقر الأدنى)	٧,٣	١٢	١٠,٧
٣-	حدة الفقر	٣,٦	٧,٠	٥,٢
ثانيا : الأسر تحت خط الفقر الأعلى				
١-	نسبة الأسر الفقيرة (تحت خط الفقر الأعلى)	٢٩,٤	٣٥,٦	٣٤,٠
٢-	فجوة الفقر	١٠,٩	١٤,٨	١٣,٨
٣-	حدة الفقر	٥,٦	٨,٨	٨,٠

المصدر : المسح الوطني لظاهرة الفقر ١٩٩٩م تقرير النتائج الرئيسية ، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٠م.

أظهرت النتائج النهائية للمؤشرات الثلاثة السابقة للفقر أن هناك تباين واضح بين الحضر والريف لكل من خط الفقر الأدنى (فقر الغذاء) وخط الفقر الأعلى (فقر الحاجات الأساسية والغذاء) ، حيث دلت المؤشرات على أن الفقر أكثر انتشاراً في الريف من الحضر فقد بلغت نسبة الأسر تحت خط الفقر الأدنى على مستوى الجمهورية ٢٧% بينما كانت هذه النسبة في الحضر أقل من هذه النسبة حيث بلغت ١٢% وفي الريف كانت أعلى ٢٩% وفي نفس الاتجاه كانت نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى ٣٤% ، ٢٩% ، ٣٦% على التوالي. تتركز معظم الأسر الفقيرة (الأسر تحت خط الفقر الأدنى) في المناطق الريفية حيث تبلغ نسبتها في الريف ٨٠% تقريباً بينما تبلغ في الحضر ٢٠% وتتوزع بين الحضر والريف حسب نوع رب الأسرة باختلاف نسبي بسيط حيث تتوزع الأسر المرووسة بذكر بنسبة ٢١% في الحضر ، ٧٩% في الريف . أما الأسر المرووسة بأنثى ١٩% في الحضر ٨١% في الريف، هذا يعني أن الأسر الفقيرة بأنثى تعيش في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية،

اتجاه مؤشرات الفقر في اليمن :

لقد شهدت اليمن خلال عقد التسعينيات العديد من المشاكل التي أشرنا لها (عودة ما يقرب من مليون مغترب حرب الانفصال برنامج الإصلاح المالي والإداري وما يخلفه من آثار جانبية) ومن خلال تتبع مؤشرات بعض المسوح والدراسات المتخصصة حول ميزانية الأسرة وقضايا الفقر في اليمن والتي نفذت خلال عقد التسعينيات يلاحظ أن دائرة الفقر أخذت في التوسع ونسب الفقراء تزداد في الارتفاع.

جدول ١٠ اتجاهات ومستويات الفقر في اليمن (١٩٩٢-١٩٩٩م)

المصدر والسنة	نسبة الأسر الفقيرة تحت خط الفقر الأدنى	نسبة الأسر الفقيرة تحت خط الفقر الأعلى	فجوة الفقر الأدنى	حده الفقر الأدنى
١- مسح ميزانية الأسرة ١٩٩٢م	*٩	*١٩	٥,٧	٢,٦
٢- مسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨م**	١٧,٥	٣١,٥	---	---
٣- المسح الوطني لظاهرة الفقر ١٩٩٩م***	٢٧	٣٤	١٣,٨	٧,٩

المصادر : * تقييم أوضاع الفقر في الجمهورية اليمنية - وثيقة من وثائق البنك الدولي - تقرير رقم 15158-1996 YEM وقد أشارت النسبة إلى السكان تحت خط الفقر.

** التحديث الثاني - مؤشرات الفقر في اليمن (الدورة الرابعة) ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مشروع نظام معلومات الفقر ، ١٩٩٩م

*** المسح الوطني لظاهرة الفقر ١٩٩٩م، تقرير النتائج الرئيسية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، يوليو ٢٠٠٠م

رابعاً: الخلاصة والتوصيات

١- قامت معظم الدول بتشخيص وقياس الفقر المادي والتعرف على خصائص الفقراء كخطوة أولى لوضع إستراتيجيات لمكافحة الفقر. ولكن يتم قياس الفقر البشري من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢- يعتمد قياس الفقر المادي على مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك التي تجريها الإدارات الإحصائية الوطنية. وتتباين دورية هذه المسوح من بلد إلى آخر. ففي الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠ تم إجراء مسح واحد في كل من الأردن وفلسطين بينما أجري ثلاثة مسوح في كل من مصر واليمن.

٣- تستقي المؤشرات المستخدمة في تقدير الفقر البشري من بيانات التعداد للسكان والمساكن والتي تجري على فترات متباعدة ولكن يتم تحديثها دورياً من قبل المنظمات الدولية. كما تستخدم التعدادات السكانية والسجلات الحيوية التي تصدرها وزارة الصحة عن الوفيات حسب فئات الأعمار لتقدير نسبة الأفراد المتوقع ألا يبلغوا عامهم الأربعين.

٤- لم تفرق خطوط الفقر المقدرة بين الحضر والريف أو بين المناطق المختلفة. وبالتالي فإن المقارنة بين المناطق تعد غير متسقة وذلك لاختلاف أسعار السلع والخدمات ومقدار توافرها.

٥- على الرغم من أن استخدام خط الفقر الخاص بالأسرة وليس نصيب الفرد من إنفاق الأسرة هو استخدام خاطئ لأنه لا يعكس مستوى المعيشة فقط ولكنه يتأثر أيضاً بحجم الأسرة، إلا أن خط الفقر الخاص بالأسرة قد استخدم في معظم الدراسات.

٦-وعلى الرغم من مزايا أسلوب النمط الغذائي الفعلي ، مقارنة بأسلوب النمط الغذائي المقترح ، فإن الأسلوب الأخير هو الأكثر استخداما لتحديد خط الفقر في دول غربي اسيا ، ويعود ذلك ، على الأغلب إلى اعتبارات عملية إذ أن تطبيق أسلوب النمط الغذائي الفعلي يتطلب توفر البيانات التفصيلية لكميات وقيم استهلاك كل مادة غذائية رئيسية للفئات الدخلية القريبة من خط الفقر ، وذلك من أجل حساب حصة الفرد الإجمالية من السعرات لكل واحدة من تلك الفئات وفي كثير من الأحيان لا تتوفر تلك البيانات أو لا تتوفر المعلومات والخبرة المطلوبة لحساب حصة الفرد من السعرات.

٧-للتغلب على عيوب استخدام خط الفقر للأسرة يقترح استخدام خط الفقر للفرد و هو ما لا يتطلب توافر أي بيانات إضافية. و الأسلوب الأمثل هو تطبيق الطريقة المقترحة في هذه الورقة، إذ أنها تأخذ في الحسبان مشاركة أفراد الأسرة في استخدام بعض السلع وكذلك تأخذ التركيب العمري و النوعي في الحسبان.

٨-بعد استخدام خطوط فقر مختلفة عند تقييم الفقر في أي بلد أمرا شائعا بل و نوصي به، إذ أن لكل طريقة مزاياها و عيوبها. كما أن ما يصلح لبلد ما و في وقت ما قد لا يصلح للتطبيق في بلد آخر. كما أن توافر البيانات و درجة تفصيلها تعد من الأمور المحددة لاختيار أسلوب بعينه. و جدير بالذكر أنه بتعين على الباحثين ذكر الفروض التي بنيت عليها مقياس مستوى المعيشة المستخدم و كذلك طرق قياس الفقر بشئ من التفصيل حتي يمكن التعرف على أوجه الاتفاق و الاختلاف بين التقديرات المختلفة و مزايا و عيوب كل منها.

٩- يجب توحيد المفاهيم و التعريفات و طرق القياس بين دول الإسكوا. و كذلك توحيد استمارات الاستبيان بقدر الإمكان..

١٠- يجب أن يتم إجراء مسح الدخل و الإنفاق يصوره دورية و بانتظام.

١١- يجب إتاحة البيانات الخام لكل باحث ، إذ أن البيانات المبوبة يشوبها قدر من التقريب كما أنها قد تحد من قدرة الباحث على وصف الفقراء.

١٢- هناك الحاجة إلى إجراء المسوح الطولية حتى يمكن التعرف على التغير في ظاهره الفقر و كيفية انتقاله بين الأجيال و كذلك العوامل التي تجعل بعض الأسر تخرج من دائرة الفقر في حين تبقى بعضها.

قائمة المراجع

- زهيرة كمال :التقرير الوطني لفقر المرأة في فلسطين، مارس ٢٠٠١
- التقرير الوطني لفقر المرأة في اليمن، مارس ٢٠٠١
- حسين يحيى: "قياس الفقر و توزيع الدخل في الأردن". بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٤، عام ٢٠٠١.
- خارطة الأحوال المعيشية في لبنان. وزارة الشؤون الاجتماعية و برنامج المم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨.
- Cardiff, Patrick (1997): "The 1995/96 Household Income, Expenditure and Consumption Survey: Final Report Analysis," USAID and US Bureau of Census, Washington DC.
- El-Laithy, Heba (1996): "Structural adjustment and poverty," International Conference on Structural Adjustment, UCLA, Los Angeles, February.
- El-Laithy, Heba, El-Khawaga and Nagwa Riad (1999): Poverty Assessment in Egypt 1991-1996. Economic Research Monograph. Cairo University Economics Department, Cairo, May.
- El-Laithy, Heba and Osman M. Osman (1997): "Profile and trend of poverty and economic growth in Egypt," Egypt Human Development Report Research Paper Series, UNDP/Institute of National Planning, Cairo.
- Foster, J., J. Greer and E. Thornbecke (1984): "A class of decomposable poverty measures," Econometrica 52: 761-65.
- Ibrahim, S.(1982) "Social mobility and income distribution in Egypt 1952-1977" in G. Abdel-Khalek &R. Tignor (edt.).The Political Economy of Income Distribution in Egypt. New York, Holmes &Meier Publishers.

- INP (1996): *Egypt: Human Development Report 1996*. Institute of National Planning, Ministry of Planning, Cairo.
- INP (2002): *Egypt: Human Development Report 2001/2002*. Institute of National Planning, Ministry of Planning, Cairo.
- Korayem, Karima (1994): "Poverty and Income Distribution in Egypt," The Third World Forum , Cairo.
- Lanjouw, Peter and Martin Ravallion (1995): "Poverty and household size," *Economic Journal* 105(11):1415-34.
- Lipton and Martin Ravallion (1993): "Poverty and policy," Policy Research Working Paper No. 1130, The World Bank.
- Ravallion, Martin (2001): "Growth, Inequality and Poverty: Looking Beyond Averages," *World Development* 29(11): 1803-15.
- Ravallion, M., and B. Bidani(1993): " How Robust Is a Poverty Profile" Policy Research Working Paper, 1223. World Bank.
- Ravallion, Martin (1992): "Poverty Comparisons: A Guide to Concepts and Methods," LSMS Working Paper No. 88, The World Bank.
- Ravallion, M.(1991)"Growth and Redistribution Components of Changes in Poverty Measures.", LSMS Working paper No.83. World Bank, Washington D.C.
- World Bank (2000a): *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. Johns Hopkins University Press. Baltimore, Maryland, USA.

